حديث هجر النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش رضي الله عنها
تخريجًا ودراسة

د. عبد السميع محمد الأنيس *

(*) أستاذ مشارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة

ملخص البحث :

إنَّ هذا البحث يتناول بالدراسة والتفسير حديث هجر النبي ﷺ أُمَّ المؤمنين زينب بنت جحش، لأهميته في بناء الأسرة المسلمة على منهج النبوة، ومعالجة ما يعترضها من مشكلات.

وقد قام بدراسة إسناده ـ نظراً لاختلاف بعض المحدثين في الحكم عليه، وتوصل إلى صحته في رواية كل من: عائشة، وصفية، وأنس. ويعد من البحوث التطبيقية في معرفة أسباب اختلاف المحدثين في الحكم على الحديث.

ثم بيَّن معانيه، وكشف عن الظروف والملابسات التي أحاطت به، وأنَّ ذلك كان عام حجة الوداع، وأنَّ مدة الهجر: كانت شهرين، أو تزيد قليلاً، وهي أطول مدة تسجَّل، فقد استعمل النبي ﷺ هذا الأسلوب في التربية لبعض يوم كما حدث لصفية في هذه الحادثة. وهجر شهراً كاملاً في حادثة التحريم، وهجر كعب بن مالك ومن تخلف معه عن غزوة تبوك خمسين يوماً. وقد تم استنباط اثنتي عشرة فائدة منه.

المقدمة :

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فإنَّ هذا البحث يتناول بالدراسة حديث هجر النبي ﷺ أُمَّ المؤمنين زينب بنت جحش رضي الله عنها، وهو حديث له أهمية في التشديد والاهتمام بالزوجة في أمر الغيرة، والحذر من أن توقعها فيما لا يجوز، وجواز هجر الزوجة من أجل الدين مدة طويلة، وأنه يسقط حقها في القسمة بسبب ذلك.

وقد لفت نظري أثناء تخريجه اختلاف بعض المحدثين – المتقدمين والمعاصرين – في الحكم عليه، وسبب ذلك ما يتعلق بإحدى رواته، وهي: سُمَيَّة أو شُمَيْسَة، وهي من التابعيات التي روت هذا الحديث عن عائشة رضي الله عنها. ولهذا كان لا بدَّ من دراسة سنده، والكشف عن هذا الخلاف، ومعرفة الراجح فيه.

وقد أردت من هذه الدراسة أيضاً : لفت أنظار المختصين إلى أهمية مثل هذه البحوث التطبيقية في معرفة أسباب اختلاف المحدثين في الحكم على الحديث، والوصول إلى الراجح في ذلك، وعدم الاقتصار على نقل حكم المعاصرين، وإهمال حكم المتقدمين، ونتائج بحوثهم أحياناً.

ونظراً لارتباط هذا الحديث بالحياة الزوجية للنبي ﷺ فإني سأقوم ببيان معانيه، واستنباط أهم المسائل الشرعية منه، لاسيما ما يتعلق بأحكام الأسرة، ومعالجة ما يطرأ فيها من مشكلات.

وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي ، ثم المنهج الوصفي. ومصادري فيها هي: كتب الحديث النبوي عامة، وشروحها المعتمدة، وكتب الجرح والتعديل ، ولم أطلع–حسب علمي– على من أفرد هذا الحديث بالبحث والدراسة.

أما خطة البحث فتشتمل على مقدمة، ومبحثين:

المبحث الأول: تخريج الحديث، ودراسة إسناده، والحكم عليه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نص حديث عائشة، وتخريجه، ودراسة إسناده، والحكم عليه.

المطلب الثاني: نص حديث صفية بنت حيي، وتخريجه، ودراسة إسناده، والحكم عليه.

المطلب الثالث: نص حديث أنس بن مالك، وتخريجه، ودراسة إسناده، والحكم عليه.

المبحث الثاني: الدراسة، وفيه تمهيد، وثلاثة مطالب:

التمهيد، وفيه: أولاً: تراجم أعيان القصة. ثانياً: تحديد زمن وقوعها، ومكانه.

المطلب الأول: رحمة النبيﷺ بالنساء، ورفقه بهن.

المطلب الثاني: هجر النبي ﷺ أم المؤمنين زينب بنت جحش: مدته، وسببه، والأسلوب التربوي المستفاد منه.

المطلب الثالث: فوائد أخرى تستفاد من الحديث.

المبحث الأول

تخريج الحديث، ودراسة إسناده، والحكم عليه:

جاءت قصة هجر النبي ﷺ لزينب بنت جحش في ثلاثة أحاديث، سأجعلها في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حديث عائشة رضي الله عنها:

أولاً: نص الحديث: عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهﷺ وَجَدَ عَلَى صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ فِي شَيْءٍ، فَقَالَتْ صَفِيَّةُ: يَا عَائِشَةُ، هل لك أن تُرْضِي رَسُولَ الله ﷺ عَنِّي، وَلَكِ يَوْمِي؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَأَخَذَتْ خِمَاراً لَهَا مَصْبُوغاً بِزَعْفَرَانٍ، فَرَشَّتْهُ بِالْمَاءِ لِيَفُوحَ رِيحُهُ، ثم قَعَدَتْ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللهِ r، فَقَالَ النبي ﷺ: "**يَا عَائِشَةُ إِلَيْكِ عني، إِنَّهُ لَيْسَ يَوْمَكِ**"

فقالَتْ: ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، فأَخْبَرَتْهُ بِالْأَمْرِ، فَرَضِيَ عَنْهَا"[1]. وفي رواية: عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ لَهُ، فَاعْتَلَّ بَعِيرٌ لِصَفِيَّةَ، وَفِي إِبِلِ زَيْنَبَ فَضْلٌ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**إِنَّ بَعِيرًا لِصَفِيَّةَ اعْتَلَّ، فَلَوْ أَعْطَيْتِهَا بَعِيرًا مِنْ إِبِلِكِ**»، فَقَالَتْ: أَنَا أُعْطِي تِلْكَ الْيَهُودِيَّةَ، قَالَ: فَتَرَكَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَا الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمَ شَهْرَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةً، لَا يَأْتِيهَا، قَالَتْ: حَتَّى يَئِسْتُ مِنْهُ، وَحَوَّلْتُ سَرِيرِي، قَالَتْ: فَبَيْنَمَا أَنَا يَوْمًا بِنِصْفِ النَّهَارِ، إِذَا أَنَا بِظِلِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ مُقْبِلٌ"[2].

زاد يونس في روايته: حتى رفعتْ سريرَها، وظنتْ أنَّه لايرضى عنها. وفي آخره: فَدَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَعَادَتْ سَرِيرَهَا".

وفي رواية أبي داود: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهَجَرَهَا ذَا الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمَ وَبَعْضَ صَفَرٍ.

وفي رواية إسحق بن راهويه في مسنده: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهَجَرَهَا بَقِيَّةَ ذِي الْحَجَّةِ وَالْمُحَرَّمِ وَبَعْضَ صَفَرٍ حَتَّى ظَنَّتْ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لَهُ بِهَا.

ثانياً: تخريجه: حديث عائشة أخرجه أحمد في مسنده، واللفظ له، وإسحق بن راهويه في مسنده[3]، وابن سعد في الطبقات الكبرى[4]، وابن ماجه في سننه مختصراً من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن يحيى[5]، خمستهم: (أحمد، وإسحق، وابن سعد، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن يحيى) عن **عفَّان بن مسلم الصفَّار**: وقرن ابنُ راهويه بعفَّان **سليمانَ بنَ حرب**:

وأخرجه أحمد في مسنده[6] أيضاً من طريق **يونس بن محمد المؤدِّب**:

---

(١) بهذا اللفظ أخرجه أحمد في مسنده (٤١/ ١٨٣) (٢٤٦٤٠) من طريق عفَّان.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٤١/ ٤٦٣) (٢٥٠٠٢) من طريق عفَّان أيضاً، وفي آخره: «قال عفَّان: حَدَّثَنِيهِ حَمَّادٌ، عن شُمَيْسَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ بَعْدُ يُحَدِّثُهُ عَنْ شُمَيْسَةَ، عن عائِشَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ، وقال بعدُ: في حَجٍّ أو عُمْرَةٍ، قال: "ولا أَظُنُّهُ إِلَّا قال: في حَجَّةِ الوَدَاعِ".

(٣) برقم (١٤٠٩).

(٤) ١٠/ ١٢٣.

(٥) كتاب النكاح، باب المرأة تهب يومها لصاحبتها(١٩٧٣).

(٦) (٤٣/ ٢٩٧)(٢٦٢٥٠)

وأخرجه أبو داود في سننه مختصراً[1]، من طريق **موسى بن إسماعيل**:

وأخرجه أحمد في مسنده[2] أيضاً، والنسائي في السنن الكبرى، وفي عشرة النساء[3] من طريق **يزيد بن هارون**: وأخرجه الطبراني في الكبير، والأوسط[4] من طريق **أبي عمر الضرير**:

ستتهم(عفَّان الصفَّار، ويونس بن محمد المؤدِّب، وسليمان بن حرب، وموسى ابن إسماعيل، ويزيد بن هارون، وحفص بن عمر أبي عمر الضرير) عن **حماد بن سلمة**، قال: أخبرنا **ثابت** عن **شُمَيْسَة** عند عفَّان، ويونس، و**سُمَيَّة** عند الآخرين، به.

ثالثاً: دراسة إسناده: سوف أترجم لرجال الإسناد تراجم مختصرة، إلا من حصل فيه اختلاف، وسوى الصحابي؛ لأنه معروف.

أولاً: مدار حديث عائشة على حماد بن سلمة، وقد رواه عنه ستة، وهم:

١- عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري، ثقة ثبت، قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، وربما وهم (ت٢١٩)[5].

٢- سليمان بن حرب بن بجيل الأزدي، أبو أيوب البصري، سكن مكة، وكان قاضيها ، ثقة إمام حافظ (ت٢٢٤هـ)[6].

٣- يزيد بن هارون، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد (ت٢٠٦هـ)[7].

٤- يونس بن محمد بن مسلم المؤدب البغدادي، ثقة ثبت (ت٢٠٧هـ)[8].

٥- موسى بن إسماعيل المنقري، أبو سلمة التبوذكي البصري، ثقة ثبت

---

(١) كتاب السنة، باب ترك السلام على أهل الأهواء(٤٦٠٢).
(٢) (٤٢/٥٧)(٢٥١٢٢)
(٣) برقم (٨٩٣٣)، وفي عشرة النساء برقم (٤٧).
(٤) المعجم الكبير ٢٤/ (١٨٨)، والأوسط (٢٦٣٠) وقال: «لَمْ يَرْوِ هذينِ الحَدِيثَيْنِ عن ثَابِتٍ إِلَّا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ».
(٥) التقريب (٤٦٢٥).
(٦) انظر الجرح والتعديل ٤/ الترجمة ٤٨١، وتهذيب الكمال ١١/ ٣٨٤، والتقريب (٢٥٤٥).
(٧) انظر الجرح والتعديل ٩/ الترجمة ١٢٥٧، وتهذيب الكمال ٣٢ / ٢٦١، والتقريب (٧٧٨٩).
(٨) انظر الجرح والتعديل ٩/ الترجمة ١٠٣٣، وتهذيب الكمال ٣٢/ ٥٤٠، والتقريب (٧٩١٤).

(ت٢٢٣هـ)[١].

٦- حفص بن عمر، أبو عمر الضرير البصري، قال أبو حاتم: صدوق، صالح الحديث، عامة حديثه يحفظه، (ت٢٢٠هـ)[٢].

ثانياً: حماد بن سلمة بن دينار البصري، ثقة عابد (ت١٦٧هـ)[٣]، قال يحيى بن معين: حديثه في أول أمره وآخره واحد.

وقال عنه أيضاً: من خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد. قيل: فسليمان بن المغيرة عن ثابت قال: سليمان ثبت، وحماد أعلم الناس بثابت.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: أثبت الناس في ثابت البناني حماد بن سلمة[٤].

وقال علي ابن المديني: لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة ثم بعده سليمان بن المغيرة ، ثم بعده حماد بن زيد[٥].

ثالثاً: ثابت بن أسلم البناني، أبو محمد البصري، ثقة عابد، مات سنة مئة وبضع وعشرين[٦].

رابعاً: سُمَيَّة أو **شُمَيْسَة**: قد حصل في تعيين اسمها خلاف كبير في كتب الرجال عند ترجمتها، وعند الرواة في روايتها، ولهذا كان لا بدَّ من التوسع في ترجمتها؛ لأهميته في الحكم على الحديث، وسوف أنقل ما قيل في الاسمين ؛ لتتضح الصورة.

١- **سُمَيَّة**، بصرية، روت عن: عائشة أم المؤمنين، روى عنها: ثابت البُناني، قال المنذري: « لم تنسب»[٧]. وقال الذهبي: «لا تعرف»، لكن قال في آخر كتابه: «وما علمت في النساء من اتُّهِمَتْ، ولا من تركوها». وقال ابن حجر:

---

(١) انظر الجرح والتعديل ٨/ الترجمة ٦١٥، وتهذيب الكمال ٢٩/ ٢١، والتقريب (٦٩٤٣).
(٢) انظر الجرح والتعديل ٣/ الترجمة ٧٨٧، وتهذيب الكمال ٧/ ٤٧، والتقريب (١٤٢١).
(٣) انظر الجرح والتعديل ٣/ الترجمة ٦٢٣، وتهذيب الكمال ٧/ ٢٥٣، والتقريب (١٤٩٩).
(٤) انظر الجرح والتعديل ٣/ الترجمة ٦٢٦، وتهذيب الكمال ٢٠/ ١٦٨.
(٥) انظر الجرح والتعديل ٣/ الترجمة ٦٢٦، وتهذيب الكمال ١٢/ ٧٢.
(٦) انظر الجرح والتعديل ٢/ الترجمة ١٨٠٥، وتهذيب الكمال ٤/ ٣٤٢، والتقريب (٨١٠).
(٧) انظر الترغيب والترهيب، ص٥٣٢، رقم الحديث (٤١٦٨)

«مقبولة»[1].

قال البوصيري: "رَوَاهُ مُسَدَّدٌ بِسَنَدٍ فِيهِ سُمَيَّةُ ، وَلَمْ أَرَ مَنْ ذَكَرَهَا بِعَدَالَةٍ وَلَا جَرْحٍ"[2].

٢- **شُمَيْسَة**: بالتصغير بنت عزيز العتكية البصرية، أم سلمة، روت عن عائشة، وعنها سعيد، وهشام بن حسان، وشعبة[3]، وزاد ابن قُطْلُوْبَغَا: عياش بن سنان العَتَكي الصيرفي[4].

ونقل ابن أبي حاتم عن عثمان بن سعيد قال: سألت يحيى بن معين ، قلت: شميسة؟ قال: ثقة»[5].

وروى يزيد بن الهيثم عن يحيى بن معين مثلما روى عثمان بن سعيد عنه، فقال: «قيل له: فشُمَيْسَة؟ قال: ثقة، روى عنها شعبة، وابن أبي حازم، والدراوردي، ليس بها بأس»[6].

وذكرها ابن قُطْلُوْبَغَا في كتابه الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة[7]. وقال ابن حجر: «مقبولة»[8].

الترجيح: ويبدو لي: أنَّ **شُمَيْسَة** وسمية واحدة، وأن اسمها **شُمَيْسَة** ، وأنها ثقة، وقد روى عنها جمع، لعدة أدلة:

---

(١) انظر تهذيب الكمال ٣٥ / ١٩٨، وميزان الاعتدال ٢ / ترجمة(٣٣٩١)، والتقريب (٨٦١٠).

(٢) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٧/ ١٤٨)

(٣) الاكمال لابن ماكولا ٧ / ٦، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٤٢٨) والتقريب (٨٦١٨) وتاريخ واسط لبحشل ص١٢٠.

(٤) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٧/ ٤٣٤)

(٥) الجرح والتعديل ٤ / الترجمة (١٧١٣) وقال المحقق في تعليقه على قول ابن أبي حاتم: روى عنه شعبة: «شُمَيْسَة امرأة، فالصواب: «روى عنها»، وهي مذكورة في التهذيب، روت عن عائشة، وروى عنها شعبة، ولم يذكر المزي ولا ابن حجر توثيق ابن معين لها كأنهما لم يعثرا على ذكر المؤلف لها في أسماء الرجال».

(٦) «من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال» (١/ ١٠٥) وابن أبي حازم، هو: عبد العزيز بن سلمة بن دينار المدني، والدراوردي، هو: عبد العزيز بن محمد، وكلاهما من رجال التهذيب.

(٧) (٥/ ٢٦٦)

(٨) التقريب (٨٦١٨) ولهذا استدرك عليه في كتاب تحرير تقريب التهذيب ٤ / ٤٢٠: «بل: ثقة، فقد روى عنها ثقتان: شعبة، وهشام بن مرداس، ووثقها ابن معين في رواية الدارمي (٤١٨)، ونقلها عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٤ / ٣٩١». وقوله: هشام بن مرداس، كذا ورد في تحرير التقريب، ولم أجد من أشار إليه في كتب الرجال في الرواة عن شُمَيْسَة، إنما الراوي عنها: هشام بن حسان.

١- اتحاد الطبقة بالرواية عن عائشة، ولاتحاد البلد، والأحاديث التي رويت عنهما[١].

٢- إنَّ **شُمَيْسَة** معروفة، وليست مجهولة، يدل على ذلك ما رواه أحمد بن حَنْبَل عَن عبيد الله بن ثَوْر – وَهُوَ ابْن أبي الْحَلَال الْعَتكِي– حَدَّثتنِي أُمِّي قَالَت: رَأَيْت **شُمَيْسَة** بنت عَزِيز بن عَاقِر الوسقية عَلَيْهَا خلخالين وَهِي عَجُوز[٢].

أما سُمَيَّة فقد ذكرها الذهبي في المجهولات. وقال ابن القطان عن حديثها: "فَإِن رِوَايَته عَن عَائِشَة لَا تعرف، وَهِي امْرَأَة اسْمهَا سُمَيَّة"[٣].

٣- وقد وثقها يحيى بن معين، بينما لم نعرف أحداً من أئمة الجرح والتعديل من وثَّق سُمَيَّة.

٤- ثبت أخذ **شُمَيْسَة** عن عائشة، ولها رواية في كتب الحديث، يدل على ذلك ما جاء عند ابن سعد، قال: أَخْبَرَنَا يزيدُ بنُ هارُونَ، أَخبرَنا هشَامُ بنُ حسَّانَ، عن شُمَيْسَةَ أَنَّهَا دَخَلَتْ على عَائِشَةَ وعليهَا ثِيَابٌ من هذه السِّيْدِ الصِّفَاقِ، وَدِرْعٌ، وخِمَارٌ ونُقْبَةٌ قَد لُوِّنَتْ بِشَيْءٍ من عُصْفُرٍ[٤].

ومن ذلك: ما رواه البخاري في الأدب المفرد عَنْ شُمَيْسَةَ العَتَكية، قَالَتْ: ذُكر أَدَبُ الْيَتِيمِ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَتْ: إِنِّي لأضرب اليتيم حتى يَنْبَسِط"[٥].

وما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عَنْ شُمَيْسَةَ الْأَزْدِيَّةِ، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، وَأَنَا مُحْرِمَةٌ.."[٦].

٥- سميت "**شُمَيْسَة**» في روايتين من روايات حديث هجر زينب في مسند أحمد، وعند ابن سعد في الطبقات الكبرى عن عفان بن مسلم، وقد أورد أحمد نصاً بعد إحدى الروايات في المسند تفيد صراحة بأنها «**شُمَيْسَة**»، وهو: «قال عَفَّانُ: حَدَّثَنِيهِ حَمَّادٌ، عَنْ شُمَيْسَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ بَعْدُ يُحَدِّثُهُ عَنْ شُمَيْسَةَ،

---

(١) انظر في ذلك كتاب علم طبقات المحدثين لأسعد سالم، ص٩٢.

(٢) العلل ١/٤٧٣، و٢/١٤٠، والمؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/ ١٧٥٧) وتوضيح المشتبه (٦/ ٢٧٥)

(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤/ ٥٥١)

(٤) الطبقات الكبرى (١٠/ ٦٩).

(٥) باب أدب اليتيم، برقم (١٤٢) ومعنى يَنْبَسِط: أي: يمتد على الأرض. انظر النهاية لابن الأثير، مادة: بسط.

(٦) (٨/ ١٦٤) برقم (١٣٤٤٣).

عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ".

وسميت – كذلك – في رواية يونس بن محمد المؤدِّب في مسند أحمد أيضاً.

ولكن قد يقال: بأنه قد سمَّاها "**سُمَيَّة**" كل من: سليمانَ بنَ حرب في مسند إسحق بن راهويه، وموسى بن إسماعيل في سنن أبي داود، ويزيد بن هارون في مسند أحمد وسنن النسائي الكبرى، وحفص بن عمر أبي عمر الضرير في معجمي الطبراني، وعفَّان بن مسلم الصفَّار في ثلاث روايات من مسند أحمد أيضاً.

والجواب: أنَّ الشك في اسمها قديم، بدليل أنَّ أحد الرواة عن ثابت، وهو جعفر ابن سليمان قد رواه على الشك، ونصه: قال أحمد في مسنده: حَدَّثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: حَدَّثنا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ ، قَالَ : حَدَّثَتْنِي شُمَيْسَةُ، أَوْ سُمَيَّةُ..».

ولهذا اختلف الرواة، فمنهم : من رواه عن **شُمَيْسَة**، ومنهم : من رواه عن **سُمَيَّة**.

وأما الطعن على حماد بن سلمة بأنه اضطرب في روايته فهو قول مجانب للصواب[1].

٦- وتعدد أسماء النساء ظاهرة متكررة في عدد من الأحاديث المتعلقة بهنَّ، ومن أمثلة ذلك: حادثة كسر الإناء، وقد تعددت أسماء مرسلة الطعام إلى ثلاثة. ومنها حادثة شرب العسل، ففي رواية أنَّ ساقية العسل كانت حفصة، وفي رواية أنها زينب. ومنها : حادثة فراق النبي ﷺ ابنة الجون، فقد اختلف أيضاً في اسمها[2]. وغير ذلك كثير.

ولقد قال أهل العلم: إنَّ الاشتباه بالاسم لايضر بعد ثبوت أصل القصة.

ويبدو لي: أنَّ طبيعة حياة المرأة القائم على الستر في المجتمع الإسلامي لها أثر في الاختلاف الحاصل في ضبط أسمائهنَّ.

٧- كما يحتمل عندي: أن يكون الاسم أصابه التصحيف؛ فرسم سمية قريب جداً من رسم شميسة، ومن ثَمَّ عرفت شميسة، بينما جهلت سمية ولم تعرف.

---

(١) انظر تعليق الشيخ شعيب الأرنؤوط على مسند أحمد (٤١ / ١٨٣)

(٢) انظر تفصيل ذلك، ودراسته في كتاب: الأساليب النبوية في معالجة المشكلات الزوجية، ص ٢٠٢، ٢٣١،٣٢٥.

٨- وهذه الأدلة التي سقتها أظنها كافية في ترجيح كونها **شُمَيْسَة**، وقد قال الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة بعد إيراده هذا الإسناد من طريقها: «شُمَيْسَة، عن عائشة. وأظنها سُمَيَّة التي تقدمت»[١].

٩- وعلى افتراض أنَّ اسمها سمية التي لاتعرف، فقد روى عنها الإمام ثابت البُناني، وهو ثقة ثبت، وقد قال الإمام ابن أبي حاتم: سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعته رواية الثقة عنه"[٢].

وقد أخرج الإمام أبو داود الحديث من رواية سمية، وسكت عليه، وسكوته يعني: أنَّه صالح عنده.

رابعاً: الحكم عليه: حديث عائشة إسناده صحيح؛ لأنَّ رجاله ثقات، و**شُمَيْسَة** تابعية جليلة، ثقة، روت عن السيدة عائشة رضي الله عنها، وروى عنها جمع، منهم: ثابت البُناني، وشعبة، وغيرهما، كما تقدم ترجيحه في دراسة الإسناد. وليست هي سمية.

وقد أورده الحافظ الضياء المقدسي في المختارة. وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة: «وجملة القول: أن «**شُمَيْسَة**» هذه ثقة، بخلاف سُمَيَّة، فهي مجهولة، وكلاهما تابعية بصرية تروي عن عائشة، فإن كانتا واحدة ، فالحديث صحيح..»[٣]. وقال في صحيح الترغيب والترهيب: «حسن لغيره»[٤].

بينما ضعَّفه ابن القطان في الوهم والإيهام[٥]، والبوصيري، وقال: «هذا إسناد ضعيف، سُمَيَّة البصرية لا تعرف، كذا قال صاحب الميزان»[٦].

ومن المعاصرين: شعيب الأرنؤوط، فقد ضعَّفه في أربعة مواضع من تعليقه على

---

(١) (١٧/ ٦٩٩)
(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٣٦.
(٣) (٧/ ٦٢٠)
(٤) (٣/ ٥٠)
(٥) ٤/ ٥٥٢.
(٦) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٢/ ١١٦).

مسند أحمد، وقد تقدم تخريجه، وفي تعليقه على سنن أبي داود[1]، وفي تعليقه على سنن ابن ماجه[2]. والألباني في ضعيف سنن أبي داود، وضعيف سنن ابن ماجه[3].

وحجة من ضعَّفه: جهالة سُمَيَّة، وقد علمت ما فيه، بل الغريب أنَّ الشيخ شعيباً قد ضعَّف الأسانيد التي ذكرت فيها **شُمَيْسَة** أيضاً، والحجة هي: جهالتها أيضاً، وهو الذي استدرك على الحافظ ابن حجر في ترجمتها من تحرير تقريب التهذيب قوله فيها: «مقبولة» بأن قال: «بل: ثقة..»[4]، وتعليقاته على سنن أبي داود، كانت بعد سنة طبع التحرير!.

وزاد الشيخ شعيب علة أخرى، وهي: تردد حماد بن سلمة بين وصله وإرساله، مستدلاً بما قَالَه عَفَّان: حَدثنَا حَمَّاد عَنْ شُمَيْسَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: ثمَّ سمعته بعد يرويهِ عَن ثَابت عَن **شُمَيْسَة** عَن عَائِشَة.

والجواب: ما ذكره الحافظ ابن حجر، بقوله: «يعني كانَ حمَّاد أول ما حدث بِهِ أرسلهُ، ثمَّ كَأَنَّهُ تذكر فوصله»[5]. ثم إنَّ خمسة من الرواة قد تابعوا حماداً على هذا الوصل، وقد تقدم ذلك في تخريج الحديث.

وعلى افتراض أنها سُمَيَّة، فحديثها **حسن**؛ لأنها تابعية، وقد سكت عن حديثها أبو داود، والمنذري في الترغيب والترهيب، وقال الهيثمي عنها بعد أن خرَّج حديثها: «رواه أحمد، وفيه سُمَيَّة، روى لها أبو داود وغيره، ولم يضعِّفها أحد»[6].

ومع قول الذهبي في ميزان الاعتدال: «لا تعرف» قال في آخره: «وما علمت في النساء من اتُّهِمَتْ، ولا من تركوها». وكونها من التابعيات ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار، والتعامل مع التابعين لا يكون كالتعامل مع غيرهم، وممن أشار إلى ذلك

---

(١) ٧/ ١١.

(٢) ٣/ ١٤٥.

(٣) (٤٢٨) وعذره في هذا التضعيف أن حكمه هنا بناء على سند الحديث الموجود في الكتاب فقط. وقد توسع في السلسة الصحيحة في الكلام عليه، وقد تقدم بعض كلامه.

(٤) ٤/ ٤٢١.

(٥) تعجيل المنفعة (٢/ ٦٠٤)

(٦) مجمع الزوائد ٤/ ٣٢٠- ٣٢١. وقال الألباني في إرواء الغليل (٧/ ٨٥) عن حديث السيدة عائشة رضي الله عنها: «ورجاله ثقات رجال مسلم غير سمية هذه، وهي مقبولة عند الحافظ ابن حجر».

الحافظ ابن كثير، بقوله: «وأما المبهم الذي لم يسم، أو سمي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يَقبل روايته أحد علمناه. ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن...»[1]، وقد نقل هذا النص الحافظ السخاوي في موضعين من كتابه فتح المغيث مقراً له[2]. وهذا الاستثناء طبَّقه ابن كثير عملياً، فقد قال عن إسناد حديث فيه أبو رجاء مولى أبي بكر ما يأتي: «وقول علي بن المديني والترمذي: ليس إسناد هذا الحديث بذاك، فالظاهر إنما هو من أجل جهالة مولى أبي بكر، ولكن جهالة مثله لا تضر؛ لأنه تابعي كبير، ويكفيه نسبته إلى الصديق فهو حديث حسن، والله أعلم»[3]. وممن أشار إلى هذا الاستثناء أيضاً الإمام ابن القيم في حديث[4] في سنده مسيكة[5]، فقال: «والصواب تحسين الحديث، فإن يوسف بن ماهك من التابعين، وقد سمع أم هانئ، وقد روى عن أمه، ولم يعلم فيها جرح، ومثل هذا الحديث حسن عند أهل العلم بالحديث، وأمه تابعية قد سمعت عائشة»[6].

---

(١) اختصار علوم الحديث ص ٩٩

(٢) فانظره في ١/٢٥٧، ٢/٢٠٥.

(٣) انظر تفسير ابن كثير ٣/١٩٧، وتعليق الأستاذ محمد عوامة على ترجمة أبي رجاء مولى أبي بكر من التقريب رقم (٨٠٩٤).

(٤) هو: حديث عائشة – رضي الله عنها – قالت: قلت يا رسول الله، ألا نبني لك بمنىً بيتاً، أو بناءً يُظِلُّك من الشمس، فقال: «لا، إنَّما هو مُناخُ من سَبَقَ إليه» أخرجه أحمد في مسنده ٤٢/٣٤٩ (٢٥٥٤١)، وأبو داود في سننه من طريق الإمام أحمد، كتاب المناسك، باب تحريم حرم مكة، (٢٠١٩)، والترمذي في جامعه، كتاب الحج، باب ما جاء أن منى مناخ من سبق، (٨٩٦)، وقال: «حديث حسن غريب»، وابن ماجه، كتاب المناسك، باب النزول بمنى (٣٠٠٩)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٨٩١)، ولكنه قال: «باب النهي عن احتظار المنازل بمنى إن ثبت الخبر فإني لست أعرف مسيكة بعدالة ولا جرح، ولست أحفظ لها راوياً إلا ابنها»، والحاكم في المستدرك، وقال: «هذا حديث على شرط مسلم ولم يخرجاه»، ١/٤٦٦-٤٦٧، فهذا الحديث ضعفه ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام ٣/٤٦٨، وكذلك ضعفه من المعاصرين الشيخ شعيب في تعليقه على سنن أبي داود ٣/٣٦٩، لجهالة مسيكة المكية، لكن حسَّنه الترمذي، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وحسنه ابن القيم في حواشيه على تهذيب سنن أبي داود المنذري ٢/٤٣٨، وقال ابن كثير في البداية والنهاية ٧/٦٤٤: «وهذا إسناد لا بأس به..».

(٥) قال عنها ابن حجر في التقريب (٨٦٨٣): «لا يعرف حالها». وهي تابعية، قد سمعت عائشة.

(٦) وقال الشيخ محمد عوامة في تعليقه على الكاشف ٥/٢١٤ بعد أن نقل كلام ابن خزيمة: «ومع ذلك حسَّن حديثها هذا ابن القيم في حواشيه على تهذيب سنن أبي داود للمنذري ٢/٤٣٠، وأن ذلك مذهب أهل

المطلب الثاني: حديث صفية بنت حيي رضي الله عنها

أولاً: نص الحديث:

عن صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ بِنِسَائِهِ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، نَزَلَ رَجُلٌ، فَسَاقَ بِهِنَّ، فَأَسْرَعَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "**كَذَاكَ سَوْقُكَ بِالْقَوَارِيرِ**"[1]، يَعْنِي النِّسَاءَ. فَبَيْنَا هُمْ يَسِيرُونَ، بَرَكَ بِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ جَمَلُهَا، وَكَانَتْ مِنْ أَحْسَنِهِنَّ ظَهْرًا، فَبَكَتْ. وجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ أُخْبِرَ بِذَلِكَ، فَجَعَلَ يَمْسَحُ دُمُوعَهَا بِيَدِهِ، وَجَعَلَتْ تَزْدَادُ بُكَاءً وَهُوَ يَنْهَاهَا، فَلَمَّا أَكْثَرَتْ، زَبَرَهَا وَانْتَهَرَهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ بِالنُّزُولِ، فَنَزَلُوا، وَلَمْ يَكُنْ يُرِيدُ أَنْ يَنْزِلَ، قَالَتْ: فَنَزَلُوا، وَكَانَ يَوْمِي، فَلَمَّا نَزَلُوا، ضُرِبَ خِبَاءُ النَّبِيِّ ﷺ، وَدَخَلَ فِيهِ.

قالت: فَلَمْ أَدْرِ عَلَامَ أُهْجَمُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ وَخَشِيتُ أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ[2]، فَانْطَلَقْتُ إِلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ لَهَا: تَعْلَمِينَ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَبِيعُ[3] يَوْمِي مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِشَيْءٍ أَبَداً، وَإِنِّي قَدْ وَهَبْتُ يَوْمِي لَكِ عَلَى أَنْ تُرْضِي رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِّي، قَالَتْ: نَعَمْ.

قال: فَأَخَذَتْ عَائِشَةُ خِمَاراً لَهَا قَدْ ثَرَدَتْهُ بِزَعْفَرَانٍ، فَرَشَّتْهُ بِالْمَاءِ لِيُذَكِّيَ رِيحَهُ[4]، ثُمَّ لَبِسَتْ ثِيَابَهَا، ثُمَّ انْطَلَقَتْ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَرَفَعَتْ طَرَفَ الْخِبَاءِ، فَقَالَ لَهَا: " **مَا لَكِ يَا عَائِشَةُ؟ إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِيَوْمِكِ**". قَالَتْ: ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، فَقَالَ مَعَ أَهْلِهِ[5].

فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ الرَّوَاحِ، قَالَ لِزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ: "**يَا زَيْنَبُ، أَفْقِرِي أُخْتَكِ صَفِيَّةَ جَمَلاً**"[6]، وَكَانَتْ مِنْ أَكْثَرِهِنَّ ظَهْراً، فَقَالَتْ: أَنَا أُفْقِرُ يَهُودِيَّتَكَ، فَغَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ

العلم بالحديث، فانظره، ولاحظ أنه قال ذلك متعقباً على ابن القطان الذي ضعَّف الحديث في بيان الوهم والإيهام ٣ / ٤٦٨».

(١) قال السندي: قوله: «كذاك سوقك» أي: كفاك سوقك أنك تسوقهنَّ، ولا حاجة للإسراع.

(٢) وفي نسخة: شيء مني، بزيادة: مني. ومعنى علام أهجم، أي: علام أدخل عليه.

(٣) في نسخة: لأبيع.

(٤) ومعنى ثَرَدَتْهُ، أي: صبغته. ومعنى ليذكي، أي: يفوح ويظهر.

(٥) فقال مع أهله: من القيلولة. انظر في كل ما تقدم حاشية مسند أحمد للسندي (٤٤ / ٤٣٧)

(٦) قوله: أفقري أختك، أي: أعيريها إياه للركوب، مأخوذ من ركوب فِقار الظهر، وهو خرزاته، والواحدة فَقَارة. انظر النهاية لابن الأثير، مادة: فقر.

سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهَا، فَهَجَرَهَا، فَلَمْ يُكَلِّمْهَا حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ وَأَيَّامَ مِنًى فِي سَفَرِهِ، حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَالْمُحَرَّمَ وَصَفَرَ، فَلَمْ يَأْتِهَا، وَلَمْ يَقْسِمْ لَهَا، وَيَئِسَتْ مِنْهُ.

فَلَمَّا كَانَ شَهْرُ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ، دَخَلَ عَلَيْهَا، فَرَأَتْ ظِلَّهُ، فَقَالَتْ: إِنَّ هَذَا لَظِلُّ رَجُلٍ، وَمَا يَدْخُلُ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَمَنْ هَذَا؟ فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا أَدْرِي مَا أَصْنَعُ حِينَ دَخَلْتَ عَلَيَّ؟ قَالَتْ: وَكَانَتْ لَهَا جَارِيَةٌ، وَكَانَتْ تَخْبَؤُهَا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: فُلَانَةُ لَكَ، فَمَشَى النَّبِيُّ ﷺ إِلَى سَرِيرِ زَيْنَبَ، وَكَانَ قَدْ رُفِعَ، فَوَضَعَهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ أَصَابَ أَهْلَهُ، وَرَضِيَ عَنْهُمْ.

ثانياً: تخريجه: حديث **صفية بنت حُيَيّ**، أخرجه أحمد في مسنده[1]، قال حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي شُمَيْسَةُ، أَوْ سُمَيَّةُ، عنها به.

ثالثاً: دراسة إسناده: مدار هذا الحديث على جَعْفَر بن سُلَيْمَان– وهو الضُّبَعي– وما فوقه فقد تقدمت تراجمهم، وأما جعفر هذا: «فقد وثقه ابن مَعين، وابن سعد، وابن المديني، والجوزجاني، والعجلي، وابن حبان، وقال أحمد: «لا بأس به». وقال ابن عدي: «ولجعفر حديث صالح، وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث... وأرجو أنه لا بأس به» [2]. ويكفي في توثيقه احتجاج مسلم به، ولهذا قال الذهبي: «صدوق ، صالح ، ثقة ، مشهور، ضعفه يحيى القطان وغيره، فيه تشيع، وله ما ينكر، وكان لا يكتب»[3]. لكنه ذكره في كتابه: ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق[4]. مات سنة (١٧٨هـ).

وواضح من ترجمته أنه قد أخذ عليه بعض المآخذ، لابدَّ من الإشارة إليها، ودراستها للتأكد من سلامة روايته – هنا – منها، وهذه المآخذ هي:

١- أنَّ يحيى بن سعيد القطان كان لا يروي عنه ، وكان يستضعفه.

---

(١) (٤٤/ ٤٣٥)(٢٦٨٦٦)

(٢) انظر طبقات ابن سعد ٩/ ٢٨٩، والجرح والتعديل (٢/ ٤٨١) والكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٣٥٣– ٣٦١ ، وتهذيب الكمال (٥/ ٤٣) وميزان الاعتدال ١/ ٣٧٤ ، والتقريب (٩٤٢) .

(٣) المغني في الضعفاء (١/ ١٣٢)

(٤) (ص: ٦٠)

والجواب: أنَّ عدداً من الأئمة قد وثَّقوه، وهذا جرح غير مفسَّر، فيقدَّم التوثيق.

وقد قال ابن أبي شيبة سألت علياً عن جعفر بن سليمان الضبعي فقال: ثقة عندنا، وقد كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه"[1].

وأما قول ابن سعد فيه: "وكان ثقة، وبه ضعف" فالظاهر أنَّ مراده ضعف لا يضرُّ بثقته؛ لأنَّ ابن سعد أطلق هذه العبارة قبل أن يستقر الاصطلاح، وإلا فالأصل أنَّ الضعف يضر بثقة الراوي.

وقال علي بن المديني: أكثر جعفر- يعني ابن سليمان- عن ثابت، وكتب مراسيل، وفيها أحاديث مناكير عن ثابت عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

والجواب: بأنَّ هذا الجرح مفسَّر، لكن لا ينطبق على حديثه الذي نحن بصدد تخريجه؛ لأنَّه يوافق ما رواه حماد بن سلمة عن ثابت، وهو أثبت الناس في ثابت كما قال أئمة النقد، وليس من الأحاديث المنكرة. أما ما أنكر عليه فيبحث عنه، ويجتنب.

٢- رميه بالتشيع، قال العجلي: "ثقة، وكان يتشيع"[2].

والجواب ما أجاب به ابن حبان، فإنه قال: "وكان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات". ثم أشار إلى ما رمي به، لكنه أضاف قائلاً: "ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أنَّ الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أنَّ الاحتجاج بأخباره جائز"[3]. وقال ابن عدي: "وقد روى في فضائل الشيخين.."[4]، ثم "اعتذر عنه اعتذاراً قوياً، فتشيعه عليه، ومناكيره تطرح، وأحاديثه الجيدة تقبل إن شاء الله تعالى"[5]. ثم إنَّ حديثه هنا لاعلاقة له بما رمي به.

وقال البخاري: قال عبد الله: يخالف في بعض حديثه[6].

ويبدو لي: أنَّ هذا الطعن وارد، فإنَّه قد خالف في هذا الحديث حماد بن سلمة،

---

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٥٣)
(٢) الثقات (ص: ٩٧)
(٣) الثقات (٦/ ١٤٠)
(٤) الكامل ١/ ٣٦٠.
(٥) انظر حاشية تهذيب الكمال (٥ / ٤٣)
(٦) التاريخ الكبير (٢/ ١٩٢)

فجعله من حديث صفيةَ بنتِ حُيَيّ، وإنما رواه حماد من حديث عائشة، ولكن اختلاف الصحابي لا يضر ؛ لاسيما أنَّ صفية هي المحور في أحداث هذه الرواية، ولولا مخالفته لحماد، وهو الأثبت في ثابت لكان لروايته وجه وجيه.

وخالف – أيضاً – في تحديد المدة؛ ففي بعض روايات حديث السيدة عائشة، حدِّدت مدة الهجر بشهرين أو ثلاثة على الشك، بينما أكثر الروايات الأخرى حددته بذي الحجة، والمحرم، وبعض صفر، فهما شهران وبعض الشهر لا ثلاثة.

أما في رواية جعفر هذا، فقد جاء الجزم بثلاثة أشهر، ونصه: .."فَلَمْ يُكَلِّمْهَا حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ وَأَيَّامَ مِنًى فِي سَفَرِهِ، حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَالْمُحَرَّمَ وَصَفَرَ، فَلَمْ يَأْتِهَا، وَلَمْ يَقْسِمْ لَهَا، وَيَئِسَتْ مِنْهُ. فَلَمَّا كَانَ شَهْرُ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ.."

رابعاً: الحكم عليه: هذا الحديث: إسناده صحيح، رجاله ثقات، وأما تردد ثابت في روايته بقوله حَدَّثَتْنِي شُمَيْسَةُ، أَوْ سُمَيَّةُ فقد تقدم بحث ذلك في حديث عائشة، وأن الراجح هي: شُمَيْسَةَ، وهي ثقة، وليست سمية التي لا تعرف.

لكن الراجح أنَّه من رواية عائشة، بناء على ما تقدم في دراسة سنده من احتمال وهم جعفر بن سليمان في روايته عن صفية، مخالفاً حماد بن سلمة، وهو أوثق منه في ثابت.

وقال الهيثمي: "رواه أحمد، وفيه سُمية، روى لها أبو داود وغيره، ولم يضعفها أحد، وبقية رجاله ثقات"[1]. وحكمه هذا بناء على أن الراوية عن عائشة هي سمية، وقد تقدم بحث ذلك أيضاً. ويشهد للقسم الأول من حديثه: حديث عائشة المتقدم، فقد جاء بنحوه من رواية أحمد في المسند برقم (٢٤٦٤٠). ويشهد للقسم الثاني رواية أحمد في المسند أيضاً، برقم (٢٥٠٠٢) بنحوه.

وضعَّفه من المعاصرين: شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند أحمد، وفي تعليقه على سنن أبي داود[2]. بينما قال الألباني: "وجملة القول: أن "شُمَيْسَة" هذه ثقة، بخلاف سمية، فهي مجهولة، وكلاهما تابعية بصرية تروي عن عائشة، فإن كانتا

(١) مجمع الزوائد ٤ / ٣٢٠– ٣٢١.

(٢) مسند أحمد ٤٤ / ٤٣٧، وقال: «إسناده ضعيف لجهالة سمية أو شميسة». وسنن أبي داود ٧ / ١١.

واحدة فالحديث صحيح، ولا سيما وجملة القوارير منه صحيحة؛ لأنَّ لها شاهداً من حديث أنس"[1]. ونصه: "كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، وَغُلَامٌ أَسْوَدُ، يُقَالُ لَهُ: أَنْجَشَةُ يَحْدُو، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ r: «**يَا أَنْجَشَةُ رُوَيْدَكَ سَوْقًا بِالْقَوَارِيرِ**». وفي رواية: "وكَانَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ مَعَ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ"[2].

المطلب الثالث: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه

أولاً: نص الحديث: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَتْ صَفِيَّةُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَهَا فَأَبْطَأَتْ فِي الْمَسِيرِ، فَاسْتَقْبَلَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهِيَ تَبْكِي وَتَقُولُ: «حَمَلْتَنِي عَلَى بَعِيرٍ بَطِيءٍ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ بِيَدَيْهِ عَيْنَيْهَا وَيُسْكِتُهَا، فَأَبَتْ إِلَّا بُكَاءً، فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَتَرَكَهَا.

فَقَدِمْت، فَأَتَتْ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: «يَوْمِي هَذَا لَكِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِنْ أَنْتِ أَرْضَيْتِهِ عَنِّي، فَعَمَدَتْ عَائِشَةُ إِلَى خِمَارِهَا، وَكَانَتْ صَبَغَتْهُ بِوَرْسٍ وَزَعْفَرَانٍ، فَنَضَحَتْهُ بِشَيْءٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ جَاءَتْ حَتَّى قَعَدَتْ عِنْدَ رَأْسِ رَسُولِ اللهِ ﷺ» فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا لَكِ**؟» فَقَالَتْ: ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيَهُ مَنْ يَشَاءُ، فَعَرَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْحَدِيثَ، فَرَضِيَ عَنْ صَفِيَّةَ.

وَانْطَلَقَ إِلَى زَيْنَبَ، فَقَالَ لَهَا: «**إِنَّ صَفِيَّةَ قَدْ أَعْيَا بِهَا بَعِيرُهَا، فَمَا عَلَيْكِ أَنْ تُعْطِيَهَا بَعِيرَكِ**» قَالَتْ زَيْنَبُ: «أَتَعْمَدُ إِلَى بَعِيرِي فَتُعْطِيَهُ الْيَهُودِيَّةَ؟، فَهَاجَرَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، فَلَمْ يَقْرَبْ بَيْتَهَا، وَعَطَّلَتْ زَيْنَبُ نَفْسَهَا، وَعَطَّلَتْ بَيْتَهَا، وَعَمَدَتْ إِلَى السَّرِيرِ فَأَسْنَدَتْهُ إِلَى مُؤَخَّرِ الْبَيْتِ، وَأَيِسَتْ مِنْ أَنْ يَأْتِيَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَبَيْنَا هِيَ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذَا بِوَجْسِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَدْ دَخَلَ الْبَيْتَ فَوَضَعَ السَّرِيرَ مَوْضِعَهُ، فَقَالَتْ زَيْنَبُ: يَا رَسُولَ اللهِ «جَارِيَتِي فُلَانَةُ قَدْ طَهُرَتْ مِنْ حَيْضَتِهَا الْيَوْمَ، هِيَ لَكَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَرَضِيَ عَنْهَا».

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٧/ ٦٢٠)

(٢) أخرجه البخاري كتاب الأدب، باب المعاريض مندوحة عن الكذب، برقم (٦٢١١) ومسلم، كتاب الفضائل، باب رحمة النبي ﷺ للنساء، وأمر السوَّاق مطاياهن بالرفق بهن، برقم (٢٣٢٣) (٧٠) (٧١) (٧٢) واللفظ له، من طرق كثيرة، عن ثابتٍ، عن أنسٍ.

ثانياً: تخريجه: حديث أنس أخرجه النسائي في سننه الكبرى[1]، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفٍ قَالَ: حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. وأورده الضياء المقدسي في المختارة[2].

ثالثاً: دراسة إسناده: ومدار هذا الحديث على سُلَيْمَان بن الْمُغِيرَةِ القيسي مولاهم، أبو سعيد البصري (ت١٦٥هـ) وقد قال فيه أحمد بن حنبل: ثبت ثبت. وقال يحيى بن معين: ثقة.

وسأل ابن الجنيد يحيى بن معين: أيهما أحب إليك في ثابت أسليمان بن المغيرة أم حماد بن سلمة؟ فقال: كلاهما ثقة ثبت، وحماد بن سلمة أعرف بحديث ثابت من سليمان، وسليمان ثقة.

وقال علي بن المديني: لم يكن في أصحاب ثابتاً أثبت من حماد بن سلمة ، ثم بعده سليمان بن المغيرة ، ثم بعده حماد بن زيد. وقال محمد بن سعد: كان ثقة ثبتاً[3].

رابعاً: الحكم عليه: حديث أنس: إسناده صحيح، ورجاله ثقات، ووهَّم الشيخ شعيب سُلَيْمَان بْن الْمُغِيرَةِ، -وهو الثقة الثبت-، ورجَّح أنَّ روايته هذا الحديث إنما هي عن ثابت، عن سمية، عن عائشة، وليس عن ثابت، عن أنس. فقد قال: "ولانظن سليمان إلا أنه قد سلك الجادة؛ لأنَّ جلَّ رواية ثابت إنما هي عن أنس، فظنَّ سليمان أنَّ هذا منها ، فكان واهماً"[4].

ويبدو لي: أنَّ هذا التوهيم لا سند له؛ لعدة أسباب، منها:

١- من القرائن التي بُنِي عليها علم العلل في التَّرجيح بين الرُّواة المختلفين على شيوخهم المكثرين: سلوك الجادة، أو لزوم الطريق، وهذا تعبير استعمله جماعة من العلماء، منهم: أبو حاتم ، فقد أكثر من قوله: «لزم الطَّريق»[5].

---

(١) (٨/ ١٧٤) (٨٨٨٤) وفي عشرة النساء للنسائي (ص: ٥٧)

(٢) المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما (٥/ ١٠٥) (١٧٢٧).

(٣) انظر سؤالات ابن الجنيد ٣١٦/١، والجرح والتعديل ٤/ الترجمة ٦٢٦، وتهذيب الكمال (١٢/ ٧٢) والتقريب (٢٦١٢).

(٤) انظر تعليقه على سنن أبي داود ١٢/٧.

(٥) العلل لابن أبي حاتم، برقم: (٢٨٨) و(٥٨٢)و (١٢٨٦)و (١٨٢٣) و(٢٢٩٦) وانظر قواعد العلل

ولكن التعليل بهذه القرينة – عند علماء الجرح والتعديل – إنما يكون في الرواة الضعفاء، وليس الثقات الأثبات، فكيف بمن هو أثبت الرواة في ثابت بعد حماد!، وفي هذا يقول الإمام ابن رجب الحنبلي: "فإن كان المنفرد عن الحفاظ، مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه؛ لأنَّ الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً؛ فيسلكه من لا يحفظ.

ومثال ذلك: روى حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن أبي سبيعة الضبعي، عن الحارث أن رجلاً قال: يا رسول الله إني أحب فلاناً. قال: أعلمته؟ قال: لا، الحديث. هكذا رواه حماد بن سلمة، وهو أحفظ أصحاب ثابت، وأثبتهم في حديثه، كما سبق. وخالفه من لم يكن في حفظه بذاك من الشيوخ الرواة عن ثابت كمبارك بن فضالة، وحسين بن واقد، ونحوهما، فرووه عن ثابت، عن أنس عن النبي r.

وحكم الحفاظ – هنا – بصحة قول حماد، وخطأ من خالفه، منهم: أبو حاتم، والنسائي، والدار قطني. قال أبو حاتم: مبارك لزم الطريق، يعني: أنَّ رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة، مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قل حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإنَّ في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ"[1].

وقرائن الترجيح (ص: ٧٣).

(١) انظر العلل لابن أبي حاتم (٢٢٣٧) وشرح علل الترمذي (٢ ٨٤١). ومما يؤكد ما ذكرته: ما قاله ابن رجب أيضاً في شرح علل الترمذي (٢/٦٩٣) تعليقاً على قولين وردا عن الإمام أحمد، وهما:

١– «كان حماد ثبتاً في حديث ثابت البناني، وبعده سليمان بن المغيرة، وكان ثابت يحيلون عليه في حديث أنس، وكل شيء لثابت روي عنه يقولون: ثابت عن أنس».

٢– «أهل المدينة إذا كان الحديث غلطاً يقولون: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس، يحيلون عليهما». فقال: «ومراد أحمد بهذا كثرة من يروي عن ابن المنكدر من ضعفاء أهل المدينة، وكثرة من يروي عن ثابت من ضعفاء أهل البصرة، وسوء الحفظ والمجهولين منهم، فإنه كثرت الرواية عن ثابت من هذا الضرب فوقعت المنكرات في حديثه، وإنما أتي من جهة من روى عنه من هؤلاء، وذكر هذا المعنى ابن عدي وغيره .ولما اشتهرت رواية ابن المنكدر عن جابر، ورواية ثابت عن أنس صار كل ضعيف وسيء الحفظ إذا روى حديثاً عن ابن المنكدر يجعله عن جابر عن النبي ﷺ، وإن رواه عن ثابت

٢- وهذا الحديث الذي ذكرته أعلاه قد أخرجه النسائي في سننه الكبرى، وأشار إلى علته بعد إخراجه من طريق حسين بن وَاقِدٍ، عن ثابت، عن أنس، ثم من طريق حماد بن سلمة عند ما قال: «وهذا الصواب عندنا، وحديث حسين بن واقد خطأ، وحماد بن سلمة أثبت – والله أعلمُ – بحديث ثابتٍ من حُسَين بن واقد»[١].

بينما أخرج حديث سليمان بن المغيرة في سننه الكبرى، ولم يشر إلى هذه العلة. وعليه فإنَّ هذا الذي وقع من سليمان بن المغيرة من باب تعدد الأسانيد، وليس من باب المخالفة، وقد قال يحيى بن معين عندما سئل: أيهما أحب إليك في ثابت: سليمان بن المغيرة أو حماد بن سلمة؟ فقال: كلاهما ثقة ثبت..».

٣- إنَّ مغايرة سياق حديثه لسياق حديث عائشة يؤكد روايته عن أنس، وقد جاءت روايتها مختصرة، بينما كانت رواية أنس مطولة. وقد قال الحافظ ابن رجب في معرض كلامه عن التعليل بقرينة سلوك الجادة: «واعلم أن هذا كله إذا علم أنَّ الحديث الذي اختلف في إسناده حديث واحد، فإن ظهر أنه حديثان بإسنادين، لم يحكم بخطأ أحدهما.

وعلامة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر، أو نقص منه، أو تغير. يستدل به على أنه حديث آخر، فهذا يقول علي بن المديني وغيره من أئمة الصنعة: هما حديثان بإسنادين»[٢].

٤- إنَّ هذه الحادثة وقعت في حجة الوداع، وكان أنس ممن حضر هذه الحجة، وكذلك أمه أم سُليم، ودليل ذلك، أنه روى قطعة من هذا الحديث في غير هذه الرواية، وهي: قول رسول الله ﷺ: "**يا أنجشة! كذاك سيرك بالقوارير**"[٣].

وهذه القطعة قد رواها حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس أيضاً[٤].

جعله عن أنس عن النبي ﷺ، هذا معنى كلام الإمام أحمد والله أعلم.

(١) رقم الحديث(١٠٠١٠).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٤١)

(٣) تقدم تخريجه في المطلب الثاني.

(٤) رواها أبو داود الطيالسي في مسنده، برقم (٢١٦١)، والبخاري في الأدب المفرد (٢٦٤)، وأصل الحديث في الصحيحين من غير رواية حماد بن سلمة، وقد تقدم تخريجه.

٥- وقد حكم الحافظ الضياء المقدسي على إسناده بالصحة، وأدخله في المختارة.

المبحث الثاني: الدراسة

وفيه تمهيد، وثلاثة مطالب:

التمهيد، وفيه: أولاً: تراجم أعيان القصة:

١. **أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق**، زوجة النبي ﷺ، أفقه نساء الأمة على الإطلاق. تكنى أم عَبد الله، وأمها: هي أم رومان.

هاجر بعائشة أبواها، وتزوجها نبي الله بعد وفاة خديجة بنت خويلد، وذلك قبل الهجرة ببضعة عشر شهراً، ودخل بها في شوال سنة اثنتين، منصرفه ﷺ من غزوة بدر. فروت عنه: علماً كثيراً، طيباً، مباركاً فيه، ماتت سنة سبع وخمسين على الصحيح[١].

٢. **أم المؤمنين زينب بنت جحش**، وأمها أميمة بنت عبد المطلب، عمة النبي ﷺ، وكانت تحت زيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ، فطلقها، ثم تزوجها النبي ﷺ سنة خمس، مناقبها جمة، روت عنها عائشة، وأم حبيبة، وغيرهما، ماتت سنة عشرين في خلافة عمر[٢].

٣. **أم المؤمنين صفية بنت حيي بن أخطب**: هي من بني إسرائيل سبط هارون، كانت تحت كنانة بن أبي الحقيق، فقتل يوم خيبر في محرم سنة سبع، ووقعت في السبي، فاصطفاها رسول الله ﷺ فأسلمت، وأعتقها وتزوجها، وماتت سنة خمسين، ودفنت بالبقيع، وروى عنها أنس وابن عمر وغيرهما[٣].

ثانياً: تحديد زمن وقوعها ومكانه:

وقعت هذه الحادثة في السفر، وليس في المدينة، وكان ذلك في طريقهم إلى مكة،

---

(١) انظر أسد الغابة ٧/ ١٨٨، وسير أعلام النبلاء (٢/ ١٣٥).
(٢) انظر أسد الغابة ٧/ ١٢٥، وسير أعلام النبلاء (٢/ ٢١١).
(٣) انظر أسد الغابة ٧/ ١٦٩، وسير أعلام النبلاء (٢/ ٢٣١).

في حجة الوداع، في العام العاشر من الهجرة، يدل على ذلك، ما جاء في بعض روايات حديث عَائِشَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ لَهُ..".

وفي رواية: وقال بعدُ: في حَجٍّ أو عُمْرَةٍ، قال: «ولا أَظُنُّهُ إِلَّا قال: في حَجَّةِ الوَدَاعِ».

وفي حديث صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ بِنِسَائِهِ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ..".

وفيه أيضاً: فَغَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهَا، –أي: من زينب– فَهَجَرَهَا، فَلَمْ يُكَلِّمْهَا حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، وَأَيَّامَ مِنًى فِي سَفَرِهِ، حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَالْمُحَرَّمَ وَصَفَرَ..".

المطلب الأول:

رحمة النبي ﷺ بالنساء، ورفقه بهنَّ

أولاً: من مظاهر رحمة النبي ﷺ بالنساء، ورفقه بهنَّ، وشفقته عليهن : أنَّه كان يوصي حاديه أَنْجَشَةَ أن يخفف، وكان ذلك في طريقهم إلى مكة عام حجة الوداع، يدل على ذلك حديث أنس رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَتَى عَلَى أَزْوَاجِهِ وَسَوَّاقٌ يَسُوقُ بِهِنَّ يُقَالُ لَهُ: أَنْجَشَةُ، فَقَالَ: «**وَيْحَكَ يَا أَنْجَشَةُ ، رُوَيْدًا سَوْقَكَ بِالْقَوَارِيرِ**» قال: قال أبو قِلابَةَ: «تَكَلَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِكَلِمَةٍ لَوْ تَكَلَّمَ بِهَا بَعْضُكُمْ لَعِبْتُمُوهَا عَلَيْهِ»[1]. وفي رواية: "وكان يحدو بأمهات المؤمنين ونسائهم"[2]. ومعنى رُوَيْدَكَ: **أي:** ارفق، في سوقك بالقوارير[3]. والقوارير: «جمع قارورة، وهي الزجاجة، كنى عن النساء بالقوارير، والنساء يشبهن بالقوارير في الرقة، واللطافة، وضعف البنية»[4].

وقال الأديب مصطفى صادق الرافعي: «فإنك تقرأ ما جُمع من الكلام النبوي فلا تصيب فيه ما تصيبه في بلاغة أدباء العالم ممن فنه الكلام في المرأة، والحب، وجمال الطبيعة، وهو في بلاغة الناس كالقلب في الجسم ، لا تخلو منه ، ولا تقوم إلا به، حتى تجد الكلام في المرأة وحدها شطر الأدب الإنساني، كما أن المرأة هي شطر الإنسانية،

---

(١) تقدم تخريجه في المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٢) رواية حميد عن أنس عند الحارث، كما في فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٥٤٤)

(٣) كما في رواية البخاري، برقم (٦٢٠٩)

(٤) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٥٤٥) وانظر أمثال الحديث للرامهرمزي (ص: ١٢٣)

ولا يُعرف له – صلى الله عليه وسلم – في هذه الأغراض إلا كلمات بيانية جاءت بما يفوق الوصف من الجمال والدقة ، متناهية في الحسن ، طاهرة في الدلالة، يظهر في وجه بلاغتها ما يظهر في وجه العذراء من طبيعة الحياء والْخَفَر، كقوله في النساء: «**رِفْقًا بِالْقَوَارِيرِ**»[1].

وللعلماء في المراد بتسميتهنَّ قوارير قولان:

الأول: يراد بها النساء، فإنَّ أنجشة كان حسن الصوت، وكان يحدو بهنَّ، وينشد شيئاً من القريض، والرجز، وما فيه تشبيب فلم يأمن أن يفتنهن، ويقع في قلوبهن حداؤه فأمره بالكف عن ذلك، قال القاضي عياض: هذا أشبه بمقصودهﷺ ، وبمقتضى اللفظ، قال: وهو الذي يدل عليه كلام أبي قلابة المذكور في حديث مسلم: «تَكَلَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِكَلِمَةٍ لَوْ تَكَلَّمَ بِهَا بَعْضُكُمْ لَعِبْتُمُوهَا عَلَيْهِ»[2].

الثاني: وهو ماعبَّر عنه ابن بطال بقوله: "إنَّ القوارير – هنا – كناية عن النساء الذين على الإبل، أمره بالرفق فى الحُداء والإنشاد؛ لأن الحُداء يحثُّ الإبل حتى تسرع السير، فإذا مشت الإبل رويداً أمن على النساء السقوط، وتشبيهه النساء بالقوارير من الاستعارة البديعة، لأنَّ القوارير أسرع الأشياء تكسراً، فأفادت الاستعارة هاهنا من الحض على الرفق بالنساء فى السير ما لم تفده الحقيقة.."[3]. ويدل على هذا المعنى : ما جاء في رواية حميد عن ثابت عن أنس: ".. فاشتدَّ في السياقة.."[4]. وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت، عن أنس: ".. فإذا أَعْنَقَت الإبل.."[5]، أي: أسرعت.

وفي رواية شعبة، عن ثابت، عن أنس: أنَّ النبيﷺ كان في مسير، وكان حادٍ يحدو بنسائه–أو سائق– قال: فكان نساؤه يتقدَّمْنَ بين يديهِ، فقال: يَا أَنْجَشَةُ، وَيْحَكَ

---

(١) السمو الروحي الأعظم والجمال الفني في البلاغة النبوية (ص: ٦٣)

(٢) إكمال المعلم ٧/ ٢٨٧.

(٣) شرح صحيح البخاري (٩/ ٣٢٤)

(٤) أخرجها أحمد (١٩/ ٩٦) (١٢٠٤١).

(٥) رواها أبو داود الطيالسي في مسنده، برقم (٢١٦١)، والبخاري في الأدب المفرد (٢٦٤) وأصل الحديث في الصحيحين من غير رواية حماد بن سلمة، ودون ذكر البراء، وقد تقدم تخريجه.

ارْفِقْ بِالْقَوَارِيرِ."[1]. وفي رواية: "بينما رسول الله ﷺ يسير، وحادٍ يحدو بنسائه، فضحكَ رسولُ الله ﷺ، فإذا هو قد تنحى بهنَّ، فقال:.."[2]. وواضح من قوله: تنحى بهنَّ، أنَّه يريد الإسراع.

ويبدو لي أنَّ القول الثاني هو الأرجح، وبه قال ابن بطال، والقرطبي، وعلي القاري، وقال: "وهذا المعنى أظهر كما لا يخفى، فإنه ناشئ عن الرحمة والشفقة، وذاك- أي: الثاني- عن سوء ظن لا يليق بمنصب النبوة"[3].

ويبدو لي أنَّ المقصود من كلمة أبي قلابة: تشبيه النساء بالقوارير، وعليه فإنَّ استدلال القاضي عياض بها على المعنى الذي أراده، لا يصلح دليلاً مرجِّحاً.

وكذلك ما أبداه الإمام علي القاري على القول الثاني بأنَّه سوء ظن لا يليق بمنصب النبوة يكون بعيداً، ولعله فهم هذا المعنى من تعليلهم ذلك بخوف الفتنة عليهن؛ وعلى افتراض صحته فإنَّ سماع الحُداء ليس بالضرورة أن يكون كذلك، ولماذا لا نفسره بأنه يثير الأحزان، ويبعث الأشجان، وعليه يكون خوف النبي ﷺ ناشئاً عن الرحمة والشفقة بقلوبهنَّ أن تتأثر بذلك.

ثم رأيت تعليلاً آخر ذكره الإمام ابن الجوزي بقوله: «وهذا القول قد ذكره جماعة من العلماء منهم ابن قتيبة والخطابي، وكان شيخنا أبو الفضل بن ناصر ينكره ويقول: أو يقال هذا في حق أزواج رسول الله ﷺ؟ فأجبته أنا، فقلت: هذا الذي ينكره ليس بمنكر، لأنك تتوهم أنَّ الذي فسَّر بهذا إنما أراد ذكر الفاحشة، وليس كذلك، وإنما أراد ميل الطباع إلى تذكر الهوى، وإن كان مباحاً، فإن الغناء يحث على حب الدنيا، ويذكر الشهوات، ويشغل القلب عن وظائفه من الفكر والذكر، وأزواج رسول

---

(١) أخرجها أحمد (٢٠/ ٢٧٤) (١٢٩٤٤).

(٢) أخرجها أحمد (٢٠/ ٢٧٤) (١٢٧٦١).

(٣) انظر في كل ما تقدم: المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم ٦/ ١١٤، والمنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج، ص: ١٧١٠، وفتح الباري لابن حجر (١٠/ ٥٤٥) ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٧/ ٣٠٢٣) وقول الحافظ ابن حجر عن القرطبي أنه جوَّز الأمرين لايصح؛ فإنه ذكر القول الأول بصيغة التضعيف.

الله ﷺ لسن بمعصومات من وساوس الشيطان وحثه على حب الدنيا"[1].

ثانياً: رحمة النبي ﷺ بصفية، ورفقه بها، وحسن تعامله معها:

من مظاهر رحمة النبي ﷺ بصفية، ورفقه بها في سفر: حسن تعامله معها في حجة الوداع، وبيان ذلك : أَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ جَعَلَ يَمْسَحُ دُمُوعَهَا بِيَدِهِ، وسبب ذلك جاء مبيَّناً في حديث صفية، قالت: ".. فَبَيْنَا هُمْ يَسِيرُونَ، بَرَكَ بِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ جَمَلُهَا، وَكَانَتْ مِنْ أَحْسَنِهِنَّ ظَهْراً، فَبَكَتْ. وَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ أُخْبِرَ بِذَلِكَ، فَجَعَلَ يَمْسَحُ دُمُوعَهَا بِيَدِهِ..".

ويبدو أنها بالغت في ذلك، والمقام لايقتضي مثل هذه المبالغة، يدل على ذلك ما جاء في الحديث: "وَجَعَلَتْ تَزْدَادُ بُكَاءً وَهُوَ يَنْهَاهَا، فَلَمَّا أَكْثَرَتْ، زَبَرَهَا وَانْتَهَرَهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ بِالنُّزُولِ، فَنَزَلُوا، وَلَمْ يَكُنْ يُرِيدُ أَنْ يَنْزِلَ".

وهذا النص يفسِّر ما جاء في حديث عَائِشَةَ مجملاً: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَجَدَ عَلَى صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ فِي شَيْءٍ..".

المطلب الثاني:

هجر النبي ﷺ أم المؤمنين زينب بنت جحش مدته، وسببه، والأسلوب التربوي المستفاد منه

أولاً: تحديد مدته:

كانت مدة الهجر: شهرين، وبضعة أيام: ذَي الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمَ وَبَعْضَ صَفَرٍ، يدل على ذلك ما جاء في سنن أبي داود من حديث عائشة، قالت: «..فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهَجَرَهَا ذَا الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمَ وَبَعْضَ صَفَرٍ».

بل جاء في مسند إسحق بن راهويه تحديدها بشهرين فقط، وهي قولها: «.. فَهَجَرَهَا بَقِيَّةَ ذِي الْحَجَّةِ وَالْمُحَرَّمِ وَبَعْضَ صَفَرٍ حَتَّى ظَنَّتْ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لَهُ بِهَا».

وهناك بعض الروايات تذكر أنه هجرها ثلاثة أشهر، هي: ذَو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمَ وَصَفَرٍ، يدل على ذلك ما جاء في حديث صفية: «..فَهَجَرَهَا، فَلَمْ يُكَلِّمْهَا حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣ / ٢٢٧)

وَأَيَّامَ مِنًى فِي سَفَرِهِ، حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَالْمُحَرَّمَ وَصَفَرَ، فَلَمْ يَأْتِهَا، وَلَمْ يَقْسِمْ لَهَا، وَيَئِسَتْ مِنْهُ، فَلَمَّا كَانَ شَهْرُ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ..». وفي حديث أنس: «..فَهَجَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلاثَةَ أَشْهُرٍ فَلَمْ يَقْرَبْ بَيْتَهَا..".

ورجَّحت الأول؛ لأنَّ حديث عائشة هو الأقوى من حيث صحة الإسناد، كما تقدم بيانه في المبحث الأول، وعلى افتراض صحة الثاني، يكون أقوى في الزجر، لأنَّ مدة الهجر تكون ثلاثة أشهر، ورضاه عنها يكون في الأيام الأولى من شهر ربيع الأول، فقد انتقل النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى يوم الاثنين، الثاني عشر من الشهر المذكور.

ولكن قد يقال: كيف توفِّق بين ما بينته من تحديد مدة الهجر، وبين ما ورد في الحديث الذي رواه أَبو أَيُّوبَ الأنصاري، عن النبي ﷺ أنَّه قال: "**لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيَصُدُّ هَذَا، وَيَصُدُّ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ**"[1]. ففي هذا الحديث: جاء تحديد الهجر بثلاثة أيام فقط.

والجواب: أنَّ هجران المسلم لرعاية حق من حقوق الله، لا يدخل في الوعيد المذكور في الحديث، ولهذا شواهد في السنة تؤيد ما ذكر في حديث عائشة، من ذلك: أنَّ النبي ﷺ منع الكلام مع من تخلَّف في تبوك خمسين يوماً[2].

ومن ذلك: أنَّ رسول الله ﷺ هجر نساءه شهراً في قصة التحريم[3].

قال أبو داود: النَّبِيُّ ﷺ هَجَرَ بَعْضَ نِسَائِهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً، وَابْنُ عُمَرَ هَجَرَ ابْنًا لَهُ إِلَى أَنْ مَاتَ. وقال أيضاً: «إِذَا كَانَتِ الْهِجْرَةُ لِلَّهِ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا بِشَيْءٍ» وَإِنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب الهجرة، برقم (٦٠٧٧) ومسلم، كتاب البر والصلة، باب تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي، برقم (٢٥٦٠)، وأبو داود كتاب الأدب، باب فيمن يهجر أخاه المسلم، برقم(٤٩١١).

(٢) جاء ذلك في حديث أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، وقول الله عزَّ وجلَّ: «وعلى الثلاثة الذين خلفوا» برقم (٤٤١٨) وفيه قول كعب: «..فَلَبِثْنَا عَلَى ذَلِكَ خَمْسِينَ لَيْلَةً..».

(٣) وحديث الهجر المذكور أخرجه البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب الغُرْفَة والعُلِّيَّة المُشْرِفَة وغير المُشْرِفَة في السُّطُوح وغيرها، برقم(٢٤٦٨) ومسلم، كتاب الطلاق، باب في الإيلاء، واعتزال النساء وتخييرهنَّ، (١٤٧٩) وفيه قول عائشة: ".. وَكَانَ قَدْ قَالَ: مَا أَنَا بِدَاخِلٍ عَلَيْهِنَّ شَهْراً مِنْ شِدَّةِ مَوْجِدَتِهِ عَلَيْهِنَّ حِينَ عَاتَبَهُ اللَّهُ.."

الْعَزِيزِ غَطَّى وَجْهَهُ عَنْ رَجُلٍ"[1].

وسمع ابن مسعود رجلاً يضحك في جنازة، فقال: أتضحك وأنت في جنازة! لا أُكلمك أبداً"[2].

قال الخطابي: "تحريم الهجرة بين المسلمين أكثر من ثلاث إنّما هو فيما يكون بينهما من قِبَل عَتْبٍ ومَوْجِدَةٍ، أو لتقصير يقع في حقوق العشرة ونحوها، دون ما كان من ذلك في حق الدين، فإنَّ هجرة أهل الأهواء والبدعة دائمة على مرِّ الأوقات والأزمان ما لم تظهر منهم التوبة والرجوع إلى الحق"[3].

وقال: فأمَّا هجران الوالد الولد، والزوج الزوجة، ومن كان في معناهما فلا يضيق أكثر من ثلاث، وقد «هجر رسول الله ﷺ نساءه شهراً»[4].

وقال ابن حجر: "فإن كانوا كفاراً أو فجَّاراً فمقاطعتهم في الله هي صلتهم، بشرط بذل الجهد في وعظهم، ثم إعلامهم إذا أصروا أنَّ ذلك بسبب تخلفهم عن الحق، ولا يسقط مع ذلك صلتهم بالدعاء لهم بظهر الغيب أن يعودوا إلى الطريق المثلى"[5].

ثانياً: سبب الهجر، والأسلوب التربوي المستفاد منه:

الذي يطلع على الحياة الزوجية في بيت النبوة يجد أنها كانت تمثِّل قمة الخيرية في التعامل الأفضل مع أزواجه عليه الصلاة والسلام، يدل على ذلك ما جاء عن عائشة أنها قالت: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي**.."[6]، ولكن يكون للنبي ﷺ موقف آخر إذا خرج الأمر عن المباح، وكان في دائرة المحظور، وخير مثال على ذلك: ما وقع من أم المؤمنين زينب، لقد قال لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**إِنَّ بَعِيرًا لِصَفِيَّةَ اعْتَلَّ، فَلَوْ أَعْطَيْتِهَا بَعِيرًا مِنْ إِبِلِكِ**»، فكان جوابها أن قَالت: «..أَنَا أُعْطِي تِلْكَ

---

(١) السنن (٧/ ٢٧٧) وقول أبي داود: أربعين يوماً!، كذلك ورد في السنن، والمعروف أنَّ الهجر كان شهراً، كما في حديث عائشة، وهجر زينب كان أكثر من شهرين.

(٢) شعب الإيمان للبيهقي (٨٨٣٢)

(٣) معالم السنن (٤/ ٢٩٦)

(٤) طرح التثريب في شرح التقريب (٨/ ٩٨) والحديث تقدم تخريجه.

(٥) فتح الباري ١٠/ ٤١٨.

(٦) أخرجه الترمذي، كتاب أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب في فضل أزواج النبي ﷺ، برقم (٣٨٩٥) وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

الْيَهُودِيَّةَ..»!.

فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فهجرها حَتَّى ظَنَّتْ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لَهُ بِهَا. وفي حديث صفية: فَلَمْ يَأْتِهَا، وَلَمْ يَقْسِمْ لَهَا، وَيَئِسَتْ مِنْهُ..». وفي حديث أنس: «..فَهَجَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .. فَلَمْ يَقْرَبْ بَيْتَهَا.."، وكلها عبارات تنبئ عن شدة الغضب؛ مما منع زينب من أن تبادر إلى إرضائه، وطلب العفو منه.

وكان سبب ذلك كله: كلمة فاهت بها بدافع الغيرة، ولكن كانت تحمل في طياتها معاني الازدراء، ورواسب الماضي لحياة امرأة كريمة ، هي صفية بنت حيي، تلك المرأة التي قد أسلمت، وحسن إسلامها، وتخلت طواعية عن دينها القديم، فهي بموقفها الشجاع هذا تستحق التقدير لا الإهانة، والتكريم لا الازدراء. وهي قد نالت شرف لقب: أم المؤمنين، وهو تكريم إلهي لهنَّ جميعاً، أليس قد قال الله تعالى: "**وأزواجه أمهاتهم**»، قال ابن كثير: «أي: في الحرمة، والاحترام، والإكرام، والتوقير، والإعظام»[1].

لقد وقعت هذه الحادثة في الطريق إلى مكة، وكان سفراً طويلاً، مضنياً، وهو يتطلب تعاوناً من الجميع، وكان مقصدهم مقصداً عظيماً، وهو حج بيت الله الحرام، وهو عادة ما يصاحبه شوق وحنين، يهون معه البذل والعطاء بسخاء وطيب نفس.

وكان الجمع عظيماً، واعتلال بعير صفية أدى إلى توقف الموكب؛ وآية ذلك أنَّ رسول الله ﷺ نزل، وأمر من معه بالنزول.

وزينب كانت ثرية، فطلب منها رسول الله ﷺ ذلك لأنَّه كان يعلم أنَّها تصحب معها من الإبل ما يفضل عن حاجتها.

ولهذا كان لابدَّ من العقوبة على هذه الكلمة التي صدرت منها، ولابدَّ من اتخاذ موقف حازم من النبي عليه الصلاة والسلام، فكانت تلك العقوبة هي الهجر، وأيُّ عقوبة أشدُّ من هجر دام ستين يوماً، أو يزيد؟ وهي أطول مدة تسجَّل، فقد كان النبي ﷺ يستعمل هذا الأسلوب في التربية لبعض يوم كما حدث لصفية في هذه الحادثة،

---

(١) (٦/٣٨٠).

وهجر شهراً كاملاً في حادثة التحريم[1]، وهجر كعب بن مالك ومن تخلف معه عن غزوة تبوك خمسين يوماً.

وكان ذلك في سفر حجة الإسلام – حجة الوداع – وفي بيت الله الحرام، وفي يوم عرفة، وفي منى، وغيرها من الأماكن المباركة.

ومن زوج هو سيد ولد آدم عليه الصلاة والسلام، وكان ذلك في آخر أيامه في هذه الحياة، فقد انتقل إلى الرفيق الأعلى بعد شهر واحد من رضاه عنها، وصلحه لها، كما مرَّ بيانه.

وهو موقف يبيِّن لنا بوضوح مدى غضب النبي ﷺ من انتقاص الإنسان، وازدرائه لاسيما إذا كان لذلك صلة بدينه، وإيمانه، ويؤخذ منه التحذير من هذا الفعل، والتنفير منه في كل الأحوال، وأياً كانت الأسباب.

لقد استعمل النبي ﷺ لمعالجة هذا الموقف أسلوب الهجر، ولم يستعمل الضرب، ولاغيره مما فيه إهانة، وهو أسلوب تربوي هادف يعبِّر عن حالة الغضب وعدم الرضا أتم تعبير، وهو أكثر إيلاماً في النفس، وأشد وقعاً عليها، فهو "عقوبة نفسية بالغة، وليست عقوبة حسية تؤلم المرأة لما يفوتها من سرور ومتعة؛ فإنَّ فوات السرور والمتعة أياماً لا يؤلم المرأة هذا الإيلام الذي يجعل الهجر في المضاجع من أصعب العقوبات دون الطلاق.."[2].

إنَّه أسلوب قرآني، ولكن النبي ﷺ هنا يعلمنا كيف نطبِّقه، ومتى نطبِّقه، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًاۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيّٗا كَبِيرٗا ﴾ (النساء ٣٤) ولعل قائلاً يقول: إنَّ العقوبة كانت شديدة، ولماذا لم يكتفِ النبي ﷺ بوعظها، أو حتى تأنيبها؟ والجواب: أنَّ الذي يطَّلع على أسباب هذه الحادثة، وما أحاط بها من ظروف وملابسات يدرك الحكمة من شدتها، ويدرك أنَّ عقابه لها أشبه بعقاب نبي منه بعقاب زوج لزوجته.

---

(١) ينظر في تفصيل هذه الحادثة كتاب: الأساليب النبوية في معالجة المشكلات الزوجية، ص ٢٠٢.

(٢) عبقرية محمد ﷺ للأستاذ عباس محمود العقاد، ص١١٤.

المطلب الثالث

فوائد أخرى تستفاد من الحديث

هناك فوائد كثيرة يمكن أن تستفاد من هذا الحديث، منها:

أولاً: أن تتزيَّن المرأة لزوجها، وتتجمَّل له، يؤخذ ذلك من فعل عائشة رصي الله عنها، فقد جاء عن صفية أنها قالت: يا عَائِشَةُ، أَرْضِي عَنِّي رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَلَكِ يَوْمِي، فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَأَخَذَتْ خِمَاراً لَهَا مَصْبُوغاً بِزَعْفَرَانٍ، فَرَشَّتْهُ بِالْمَاءِ لِيَفُوحَ رِيحُهُ، فَقَعَدَتْ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**إِلَيْكِ يَا عَائِشَةُ، إِنَّهُ لَيْسَ يَوْمَكِ**" قَالَتْ: ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، وَأَخْبَرَتْهُ بِالْأَمْرِ، فَرَضِيَ عَنْهَا.."

وذلك لأنَّ الزوج إذا لم يجد أهله على غير أهبَّة من التنظف والتزيُّن المطلوب في المرأة يكون سبباً من أسباب النفرة بينهما. وعلى الزوجة أن تهيئ من نفسها لزوجها، وتستعد له.

ثانياً: أن يعمل الزوج على اصطحاب زوجته، ومن يلوذ به في السفر، لا سيما إذا كان هذا السفر إلى الحج والعمرة، يدل على ذلك ما جاء في حديث صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ بِنِسَائِهِ.."، وكان ذلك في حجة الوداع، فعلى المسلم أن يهتدي بالهدي النبوي في ذلك، وأن يهيء من الظروف ما يسهِّل عليه أمر هذا السفر، وليعلم أنَّ لهذا الاصطحاب أثراً كبيراً في زيادة الألفة والمودة والتفاهم بينهما.

قال النووي: "وفي هذه الأحاديث: ..جواز السفر بالنساء، وفيه: مباعدة النساء من الرجال ومن سماع كلامهم إلا الوعظ ونحوه"[1].

ثالثاً: مشروعية أن تهب المرأة يومها لامرأة من نساء زوجها، يدل على ذلك: قول صَفِيَّة: يَا عَائِشَةُ، أَرْضِي عَنِّي رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَلَكِ يَوْمِي.."، وقد جعل ابن ماجه في سننه باباً بعنوان: باب المرأة تهب يومها لصاحبتها[2]، بينما جعله النسائي

---

(١) المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج، ص: ١٧١٠.
(٢) (١/ ٦٣٣)

بعنوان: المرأة تهب يومها لامرأة من نساء زوجها[١]. وهو محل إجماع[٢].

رابعاً: مشروعية الإنشاد المسمى بـ الحُداء، وهو: "سوق الإبل بضرب مخصوص من الغناء، والحُداء في الغالب إنما يكون بالرجز، وقد يكون بغيره من الشعر، ولذلك عطفه على الشعر والرجز، وقد جرت عادة الإبل أنها تسرع السير إذا حدي بها"[٣]، وله تأثير بليغ في ذلك، يدل على ذلك حديث أنس رضي الله عنه قال: كان رسولُ اللهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، وَغُلَامٌ أَسْوَدُ، يُقَالُ لَهُ: أَنْجَشَةُ يَحْدُو، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**يَا أَنْجَشَةُ رُوَيْدَكَ سَوْقًا بِالْقَوَارِيرِ**".

وفي رواية: "كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ حادٍ يُقَالُ لَهُ: أَنْجَشَةُ وكَانَ حَسَنَ الصَّوْتِ"[٤]. وفي رواية: "وكان يحدو بأمهاتِ المؤمنينَ ونسائِهم"[٥].

وأَنْجَشَةُ: اسم غلام حبشي، يكنى أبا مارية، وكان من موالي النبي ﷺ[٦]، وكان هو السائق، وهو الحادي كما قال ابن حبان[٧]. و»كان يحدو بالنساء، وكان البراء بن مالك يحدو بالرجال.. «[٨]. قال ابن عبد البر: «أنجشة العبد الأسود، كان يسوق أو يقود بنساء النبي ﷺ ، عام حجة الوداع، وكان حسن الحُداء، وكانت الإبل تزيد في الحركة بحدائه.."[٩].

وقد وضع البخاري في كتاب الأدب من صحيحه باباً سماه: باب ما يجوز من

---

(١) السنن الكبرى (٥ / ٣٠٠)

(٢) انظر نيل الأوطار (٦/ ٢٦٠)

(٣) فتح الباري (١٠/ ٥٣٨).

(٤) جزء من حديث أخرجه البخاري، برقم(٦٢١١) واللفظ له، ومسلم، برقم(٢٣٢٣) (٧٣).

(٥) تقدم تخريجه في المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٦) وممن عدَّه كذلك: حماد بن إسحق في تركة النبي ﷺ، ص١١٠، وابن حبيب في المحبَّر، ص١٢٩، والبلاذري في أنساب الأشراف ١/ ٤٨٢، والسخاوي في الفخر المتوالي فيمن انتسب إلى النبي ﷺ من الخدم والموالي، ص٢٢، وغيرهم، ويؤيد ذلك رواية البخاري ومسلم: "وَغُلَامٌ أَسْوَدُ، يُقَالُ لَهُ: أَنْجَشَةُ يَحْدُو».

(٧) انظر الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان (١٣/ ١١٩) فقد ترجم باباً بعنوان: ذكر البيان بأن أنجشة السائق كان هو الذي يحدو بهن في السير.

(٨) رواه أبو داود الطيالسي برقم (٢٠٤٨)عن أنس، وقد تقدم تخريجه.

(٩) الاستيعاب ١/ ١٤٠، ترجمة رقم (١٥١).

الشعر والرجز والحُداء[1]، بينما ترجم البيهقي الباب بقوله: باب لا بأْسَ باستماعِ الْحُداءِ ونشيدِ الأَعرَابِ كَثر أو قَلَّ[2].

قال ابن حجر: "ونقل ابن عبد البر الاتفاق على إباحة الحُداء، وفي كلام بعض الحنابلة إشعار بنقل خلاف فيه، ومانعه محجوج بالأحاديث الصحيحة.."[3]. لكن ابن عبدالبر اشترط أن يكون الشعر سالماً من الفحش والخنى.

وقال الغزالي: «ولم يزل الحُداء وراء الجمال من عادة العرب في زمان رسول الله ﷺ وزمان الصحابة رضي الله عنهم، وما هي إلا أشعار تؤدى بأصوات طيبة، وألحان موزونة، ولم ينقل عن أحد من الصحابة إنكاره ، بل ربما كانوا يلتمسون ذلك تارة لتحريك الجِمال، وتارة للاستلذاذ ، فلا يحرم من حيث إنه كلام مفهوم مستلذ مؤدى بأصوات طيبة، وألحان موزونة".

قال الماوردي وغيره: تحسين الرجز بالصوت الشجي عند كلال السفر تنشيط للنفوس، ومنهم : من لم يقيِّده بالرجز، لكنه الأكثر.

وقد قطع النووي باستحبابه ، فقال في الأذكار: باب استحباب الحُداء للسرعة في السير، وتنشيط النفوس، وترويحها، وتسهيل السير عليها، وقال: فيه أحاديث كثيرة مشهورة"[4].

خامساً: مشروعية المُزَاح، وقد جعل الإمام البخاري في كتاب الأدب المفرد باباً سماه: باب المُزاح[5]، وكذلك فعل الدارمي، ثم أوردا حديث: «**يا أَنْجَشَةُ ، رُوَيْداً سَوْقَكَ بِالْقَوَارِيرِ**»[6].

سادساً: مشروعية أسلوب المعاريض في الكلام، وقد جعل الإمام البخاري في صحيحه باباً بعنوان: باب المعاريض مندوحة عن الكذب، ثم أورد حديث أنس:

---

(١) السنن الكبرى (١٣/ ١١٩)
(٢) (١٠/ ٢٢٦)
(٣) فتح الباري (١٠/ ٥٣٨) وانظر التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٢/ ١٩٨)
(٤) انظر إحياء علوم الدين للغزالي مع شرحه إتحاف السادة المتقين (٦/ ٤٨١) وانظر الأذكار ص: ٣٢٩.
(٥) ١/ ١٣٩.
(٦) السنن (٢٧٥٧)

«**رُوَيْدَكَ يَا أَنْجَشَةُ سَوْقَكَ بِالقَوَارِيرِ**»[1].

سابعاً: فيه الحث على إعانة المسلمين، وقضاء حوائجهم؛ لاسيما في أوقات الشدائد، وحصول المصائب، ونزول البلاء.

ثامناً: يؤخذ منه الترهيب من الغيبة، والبهتان، والترغيب في ردهما، وقد أورد الإمام المنذري حديث السيدة عائشة في باب ترجم له بهذا العنوان، في كتابه الترغيب والترهيب[2].

(١) تقدم تخريجه. وقوله: (مَنْدُوحَةٌ)، أَي: سَعَةً وفُسْحة. انظر النهاية في غريب الحديث، مادة: ندح.
(٢) ص: ٥٣١.

الخاتمة: في نتائج البحث

١) جاءت قصة هجر النبي ﷺ زينب بنت جحش رضي الله عنها في ثلاثة أحاديث، هي:

أ. حديث عائشة: وإسناده صحيح، رجاله ثقات، والراجح: أنَّ الراوية عن عائشة هي: شميسة، وليست سمية، وقد استند في هذا الترجيح على ثمانية أدلة، وقد أورد هذا الحديث الضياء المقدسي في المختارة. وعلى افتراض أنها سمية: فإسناد الحديث حسن، كونها من التابعيات، والراوي عنها ثابت البناني، وهو ثقة ثبت.

ب. وحديث صفية بنت حيي: إسناده صحيح أيضاً، رجاله ثقات، ومداره على جعفر بن سليمان، وهو ثقة عند جمع من أئمة الجرح والتعديل، مع الإشارة إلى ضرورة تجنب منكراته، وأوهامه. والراجح: أنَّه من رواية عائشة، بناء على احتمال وهم جعفر بن سليمان في روايته عن صفية، مخالفاً حماد بن سلمة، وهو أوثق منه في ثابت، ولكن اختلاف الصحابي لا يضر، لاسيما أنَّ صفية هي المحور في أحداث هذه الرواية.

ت. حديث أنس: إسناده صحيح أيضاً، ورجاله ثقات، وقد أخرجه النسائي في سننه الكبرى من غير ذكر علة له، وصحَّح إسناده الضياء المقدسي في المختارة. ومدار الحديث على سليمان بن المغيرة، وهو ثقة ثبت، ورجَّح أنَّ روايته هذا الحديث إنما هي عن ثابت، عن أنس، وليس عن ثابت، عن سمية، عن عائشة. وأنَّ هذا من باب تعدد الأسانيد، وليس من باب المخالفة؛ ومغايرة سياق حديثه لسياق حديث عائشة يؤكد ذلك.

ومن أعلَّه إنما أعلَّه اعتماداً على القرائن التي بُنِي عليها علم العلل في التَّرجيح بين الرُّواة المختلفين على شيوخهم المكثرين: بما يعرف بـ سلوك الجادة، أو لزوم الطريق، وهذا لا يصح؛ لأنَّ التعليل بهذه القرينة إنما يكون في الرواة الضعفاء،

وليس الثقات الأثبات، فكيف بمن هو أثبت الرواة في ثابت بعد حماد!، وأنَّ هذا من باب تعدد الأسانيد، وليس من باب المخالفة، ومغايرة سياق حديثه لسياق حديث عائشة يؤكد ذلك.

٢) درس الحديث دراسة علمية، وكشف عن الظروف والملابسات التي أحاطت به، وقد تم استنباط اثنتا عشرة فائدة منه، وهي: رحمة النبي ﷺ بالنساء، ورفقه بهنَّ. رحمة النبي ﷺ بصفية، ورفقه بها، وحسن تعامله معها. سبب الهجر، والأسلوب التربوي المستفاد منه. مشروعية تزيُّن المرأة لزوجها، وتجمَّلها له. حث الزوج على اصطحاب زوجته، ومن يلوذ به في السفر. مشروعية أن تهب المرأة يومها لامرأة من نساء زوجها. مشروعية الإنشاد المسمى بـالحُداء. مشروعية المُزَاحِ. مشروعية أسلوب المعاريض في الكلام. الحث على إعانة المسلمين، وقضاء حوائجهم. الترهيب من الغيبة، والبهتان، والترغيب في ردهما.

٣) كشف عن زمن وقوع هذه الحادثة، ومكانه، فقد وقعت في الطريق إلى مكة، في ذي الحجة من العام العاشر من الهجرة، عام حجة الوداع.

٤) رجَّح أنَّ مدة الهجر: كانت شهرين، أو تزيد قليلاً؛ لأنَّ حديث عائشة هو الأقوى من حيث صحة الإسناد.

٥) استعمل النبي ﷺ لمعالجة ما بدر من زينب أسلوب الهجر، ولم يستعمل الضرب، ولاغيره مما فيه إهانة، وأي عقوبة أشدَّ من هجر دام ستين يوماً، أو يزيد؟ وهي أطول مدة تسجَّل، فقد كان النبي ﷺ يستعمل هذا الأسلوب في التربية لبعض يوم كما حدث لصفية في هذه الحادثة، وهجر شهراً كاملاً في حادثة التحريم، وهجر كعب بن مالك ومن تخلف معه عن غزوة تبوك خمسين يوماً.

المصادر والمراجع

- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (ت٨٤٠هـ) تحقيق: عادل بن سعد، دار الرشد– الرياض، ط:١، ١٩٩٨.
- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، للزبيدي (ت١٢٠٥هـ) مصورة دار الفكر– بيروت، عن الطبعة البولاقية.
- إتحاف المهرة من أطراف المسانيد العشرة، لابن حجر(ت٨٥٢) مركز خدمة السنة والسيرة النبوية– المدينة المنورة، ط١، ١٤١٥.
- الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي (ت ٦٤٣هـ) تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط٤، ١٤٢٠– ٢٠٠١ .
- الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، لعلي الفارسي (ت ٧٣٩هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) دار الكتب العلمية– بيروت، ط١، ١٤١٥– ١٩٩٤ .
- الأدب المفرد، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) دار المعرفة– بيروت، لبنان.
- الأذكار، ليحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦) تحقيق: يوسف علي بديوي، دار ابن كثير– دمشق، ط٤، ١٤٢٦.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي– بيروت، ١٣٩٩.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ) تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء– مصر، ط:١، ١٤١٩.
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لعلي بن هبة الله المعروف بـ ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ) دار الكتب العلمية– بيروت، ط١، ١٤١١–١٩٩٠.
- أمثال الحديث، للحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)

تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط ١، ١٤٠٩.

- أنساب الأشراف، لأحمد بن يحيى البَلَاذُري (ت ٢٧٩هـ) تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر– بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير (ت٧٧٤هـ) تحقيق: أحمد شاكر، (ت١٣٧٧)، دار الكتب العلمية– بيروت.
- البداية والنهاية، لابن كثير(ت٧٧٤) دار هجر للطباعة والنشر– القاهرة، ط ١، ١٤١٢–١٩٩٧.
- بيان الوهم والإيهام، لابن القطان الفاسي(ت٦٢٨هـ) تحقيق: الحسين سعيد، دار طيبة– الرياض، ١٩٩٧.
- التاريخ الكبير، للبخاري محمد بن إسماعيل، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دار الكتب العلمية– بيروت.
- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث– دمشق.
- تاريخ واسط، لأسلم بن سهل الرزّاز الواسطي، المعروف بـ بَحْشَل (ت٢٩٢هـ) تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦.
- تحرير تقريب التهذيب، لبشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط: ١، ١٤١٧.
- تركة النبي r والسبل التي وجهها فيها، لحماد بن إسحاق (ت ٢٦٧هـ) تحقيق: أكرم ضياء العمري، ط ١، ١٤٠٤.
- الترغيب والترهيب، لعبد العظيم المنذري (ت ٦٥٦هـ) دار ابن حزم– بيروت، ط: ١، ٢٠٠١.
- تفسير القرآن العظيم، لعماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: مصطفى السيد محمد، وزملائه.
- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد–

سوريا، ط٤، ١٩٩٢.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر– بيروت، ط١، ١٩٩٦.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ) طبعة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ١٣٨٧هـ.
- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لمحمد بن عبد الله الشهير بابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ) تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط١، ١٩٩٣.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط٢، ١٩٨٧.
- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، بعناية إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة– بيروت.
- الثقات، لابن حبان (ت٣٥٩هـ) دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، ط١، ١٣٩٣.
- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لقاسم بن قُطْلُوْبَغَا (ت ٨٧٩هـ) تحقيق: شادي بن محمد آل نعمان، مركز النعمان للبحوث – صنعاء، ط١، ١٤٣٢ – ٢٠١١.
- الجامع للترمذي (ت٢٧٤هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠.
- الجامع المسند الصحيح، لمحمد بن إسماعيل البخاري، بعناية محمد زهير الناصر، طبعة دار طوق النجاة – بيروت، ط١، ١٤٢٢.
- الجامع المسند الصحيح، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم– بيروت، ١٩٩٩.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) مصورة دار إحياء التراث العربي– بيروت، لبنان.

- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، تحقيق: محمد شكور الميادیني، مكتبة المنار-الأردن، ط١، ١٤٠٦-١٩٨٦.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل- بيروت، ط١، ١٤١٢ - ١٩٩٢.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ) مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٩٥.
- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣٠.
- سنن أبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣٠.
- سنن الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥هـ) تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني- المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤١٢- ٢٠٠٠.
- السنن الكبرى، للنسائي (ت ٣٠٣) تحقيق: عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية- بيروت، ط:١، ١٩٩١.
- السنن الكبرى، للبيهقي (ت ٤٥٨هـ) دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ٣، ١٤٢٤- ٢٠٠٣.
- السمو الروحي الأعظم والجمال الفني في البلاغة النبوية، لمصطفى صادق الرافعي (ت١٣٥٦هـ) تحقيق: وائل البحيري، دار البشير للثقافة والعلوم، ط١.
- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، لعلي بن المديني، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، ط١، ١٤٠٤ .
- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار- المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨، ١٩٨٨.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وزملائه، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط ٢، ١٤٠٢.

- شرح صحيح البخاري، لابن بطال علي بن خلف (ت ٤٤٩هـ) تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد – الرياض، ط:٢، ١٤٢٣– ٢٠٠٣.
- شرح ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) على سنن أبي داود، المطبوع مع عون المعبود، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي، ضبط عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية– المدينة المنورة، ط٢، ١٩٦٨.
- شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد – الرياض، ط:١، ١٤٢٣.
- شرح علل الترمذي، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الأردن، ط١، ١٤٠٧– ١٩٨٧.
- صحيح ابن خزيمة (ت٣١١هـ) تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي– بيروت، ط٢، ١٩٩٢.
- صحيح الترغيب والترهيب، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف – الرياض، ط٥.
- الطبقات الكبرى لابن سعد (ت٢٣٠هـ) تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط ١، ٢٠٠١.
- طرح التثريب في شرح التقريب، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ) مصورة

دار إحياء التراث العربي– بيروت.
- عبقرية محمد r لعباس محمود العقاد، المكتبة العصرية– بيروت، ط ٣، ١٤٢٩.
- عشرةُ النساءِ، للنسائي، تحقيق: علي بن نايف الشحود، بهانج– دار المعمور، ط٣، ١٤٣٠– ٢٠٠٩.
- العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي– بيروت، ط١، ١٤٠٨.

- العلل لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط ١، ١٤٢٧.
- علم طبقات المحدثين، لأسعد سالم، مكتبة الرشد– السعودية، ط ١، ١٤١٥.
- فتح الباري بشرح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج محب الدين الخطيب، مراجعة: قصي محب الدين الخطيب، مصورة دار المعرفة– بيروت.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت٩٠٢ هـ) تحقيق: عبد الكريم الخضير، ومحمد بن عبد الله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج– الرياض، ط٢، ١٤٢٨.
- الفخر المتوالي فيمن انتسب إلى النبي ﷺ من الخدم والموالي، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ) تحقيق: مشهور حسن، مكتبة المنار– الأردن، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- قواعد العلل وقرائن الترجيح، لعادل بن عبد الشكور الزرقي، دار المحدث، ط ١، ١٤٢٥.
- الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار المنهاج– جدة، ط٢، ١٤٣٠– ٢٠٠٩.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ) تحقيق: محمد أنس الخن، الرسالة العالمية– دمشق، بيروت، ط ١، ٢٠١٢–١٤٣٣.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين، لعبد الرحمن بن علي المعروف بـ ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن – الرياض.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين الهيثمي، دار الريان للتراث، القاهرة، ودار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧.
- المحبَّر، لمحمد بن حبيب أبي جعفر البغدادي (ت ٢٤٥هـ) تحقيق: إيلزة ليختن

شتيتر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للملا علي القاري، (ت١٠١٤هـ) تعليق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، ١٩٩٢.
- المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري(ت٤٠٥هـ)، إشراف: يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٨٦.
- مسند إسحاق بن راهويه(ت٢٣٨هـ) تحقيق: عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان- المدينة المنورة، ط١.
- مسند الطيالسي (ت٢٠٤هـ) دار الكتاب العربي- بيروت
- المسند، لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وزملائه، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط:١، ١٩٩٧. وطبعة المكنز الإسلامي.
- مصنف ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ) تحقيق: محمد عوامة، شركة دار القبلة- السعودية، ط١، ١٤٢٧.
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية - بيروت، ط٢، ١٤٠٣.
- معالم السنن، للخطابي، دار الكتب العلمية- بيروت.
- معرفة الثقات، لأحمد بن عبد الله العجلي (ت ٢٦١هـ) تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة ،ط١، - ١٩٨٥.
- المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: أيمن صالح، أحمد إسماعيل، دار الحديث- القاهرة، ط١، ١٩٩٦.
- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مطبعة الزهراء- الموصل، ط٢، ١٩٩٠.
- المغني في الضعفاء، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي- قطر
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين مستو وزملائه، دار ابن كثير، دمشق- بيروت.

- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان) تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق
- المنهاج شرح صحيح مسلم، ليحيى النووي، دار ابن حزم – بيروت، ط١، ١٤٢٣.
- المؤتَلِف والمختَلِف، لعلي بن عمر الدارقطني(ت ٣٨٥هـ) تحقيق: موفق بن عبد الله، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.
- ميزان الاعتدال للذهبي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وزملائه، دار الرسالة العالمية – دمشق، ط١، ١٤٣٠.
- النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير(ت٦٠٦)، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤٢١.
- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، للشوكاني، دار ابن حزم– بيروت، ط١، ١٤٢١–٢٠٠٠.